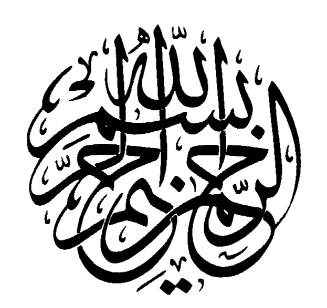
سلسلة قضايا العراق المصيرية
(١)

قانون النفط والغاز

حقائق وملاحظات

حسين الرشيد



بسم الله الرحمن الرحيم

قانون النفط والغاز

حقائق وملاحظات

بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م

أقولُ..

إنَّ وقفةً جادةً من كل مستطيع؛ لإنكار هذا القانون والعمل على إلغائه.. سواء من الشعب الذي يُحارَب بلقمة عيشه ومصيره.. أو من العلماء وأصحاب القرار، الذين يتحتم عليهم الخروج من دائرة الصمت المطبق؛ لأنَّ الله تعالى أودع فيهم ميزة التبليغ التي امتازوا بها عن غيرهم.. وأصحاب الرأي والفتوى والعلم والفقه مطالبون ببيان مواقفهم تجاه هذا القانون؛ حتى يطّلع عليها عوام الناس.. وأما المشاركون في العملية السياسية ممن يعملون لخدمة الناس، فعليهم أن ينكروا هذا القانون، وأن يعملوا على إلغائه، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.. وما يسنُّ في زمن الاحتلال لن يبقى بعد رحيله!!



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد جاءت قوات الغزو لاحتلال العراق، ومعها برامج وخطط عديدة تريد أن تنفذها على أرض الرافدين، مستغلةً في ذلك الظروف المواتية، والمناخ الملائم الذي وفّر لها غطاءً واضحاً؛ لتنفيذ كل المخططات، التي تقف وراءها أطماع ورغبات خبيثة؛ لاستغلال الثروات، ونهب الخيرات، التي يتمتع بها بلدنا العزيز.

وكان من ضمن خطط الخُبث أن تأخذ هذه السرقات مأخذاً شرعياً وقانونياً، من خلال تشريع قوانين، وتقديم دراسات واستشارات، تسعى أطراف عديدة -بما فيها الحكومة والبرلمان- لإقرارها لصالح جهات خارجية، باتت نواياها معروفة لمتابعي الشأن العراقي.

ومن تلك القوانين التي تسعى تلك الأطراف لإقرارها ما يسمى "قانون النفط والغاز" الذي طرح قبل فترةٍ من الزمن، وأقرته الحكومة الحالية لغرض تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي، حسبما تدعي الجهات المعنية.

وعلى الرغم من أنّ صانعي القانون يؤكدون فاعليته وجدواه في خدمة الصالح العراقي؛ إلا أنهم يواجهون رؤى عديدة من خبراء النفط والاقتصاد والاجتماع، بشأن الضمانات التي ينبغي أن يقدمها القانون للشعب العراقي؛ لضمان حقوقه الوطنية، والحيلولة دون سيطرة الشركات الأجنبية على الإنتاج النفطي.. حتى صار القانون يثير الكثير من التساؤلات، التي يوردها الباحثون والمتخصصون، كما يثير تخوّف وتوجس جهات عراقية وغير عراقية؛ نظراً لإلغائه الجهود السياسية والعمل الشّاق الذي قدمه العراقيون منذ أن تم تأميم النفط، وصار "الذهب الأسود" تحت سيطرة العراقيين استخراجاً وإنتاجاً وتصديراً وصناعة.

لقد أفرز هذا القانون فريقين من الناس، من حيث قبوله ورفضه، ما بين مقدّم لمصلحة الشعب العراقي عموماً ومحاولة الحفاظ على مقدراته وثرواته، وما بين لاهثٍ وراء مطامعه وغاياته الضيقة، فضلاً عن استغلاله لتنفيذ مخططات مشبوهة، يسعى المحتلون لتشريعها وإقرارها في زمن الاحتلال.. وشمل هذا الفرز حتى المشاركين في العملية السياسية الحالية[١].

لقد جاء هذا الإصدار ليؤكد حقيقة بديهية عند كل الخبراء وأهل الاختصاص من أنّ ثروة بلاد الرافدين الهائلة تتعرض لحرب شاملة، وخطط خبيثة ومشبوهة للاستيلاء عليها، ونهبها، وحرمان أهلها من الانتفاع بها، بما يعود عليهم بالفضل والخير، من خلال سنّ قوانين يتستر وراءها السُّراق والنهّاب.

---

(١) لقي قانون النفط والغاز معارضة داخل الحكومة والبرلمان، من قبل جبهة التوافق، والصدريين، والقائمة العراقية، والجبهة العراقية للحوار الوطني، الذين يرون أنّ الوقت غير ملائم لإقراره، فيما تعمل كتلة الائتلاف العراقي الموحد على تمرير القانون؛ ليسمح للحكومة الحالية البدء بتنفيذ مشاريع الإعمار.

لقد سجلت هذه الدراسة مواقف النقابات والمؤسسات والتجمعات والهيئات والأحزاب المعارضة لهذا القانون[1] الذي أثار جدلاً واسعاً، وإنّ ما احتوته هذه الدراسة من إيضاحات وحقائق ناصعة، جاءت في إطار متابعتي لجهود من سبقني من الباحثين المتخصصين، أو ما صدر من تقارير ودراسات عن جهات مختلفة، عربية وأجنبية.

لقد كتبت هذه السطور المتواضعة بعد أن أيقنت حاجة القراء إليها؛ بسبب قلة الدراسات المنشورة، التي تنبّه إلى خطورة هذا القانون.. وبالتالي فنحن أمام مسؤولية كبيرة لتوعية شعبنا بخطورة هذا القانون وأبعاده وتأثيراته على المستوى القريب والبعيد، وهدفنا تكوين فكرة لعموم أفراد الشعب من أجل أن تكون رصيداً علمياً لوقفتهم المشرفة

---

(١) من الجهات الخارجية التي عارضت هذا القانون بعض النقابات الأمريكية والبريطانية وغيرها، كالاتحادات العمالية الأمريكية، والحركة العمالية الأمريكية التي تضم ثلاثة ملايين عضو، واتحاد العمال البريطاني، واتحاد نقابات العمال الإيطالي عبر حركة "أوقفوا الحرب".

لرفض هذا المشروع الخطير.. ومن هنا عملت جاهداً على أن تكون هذه الدراسة دراسة عامة مبسطة، وغير معقدة، بحيث تستفيد منها طبقات المجتمع كله، دون تعب أو عناء.

إنّ ما يتعرض له بلدنا المنكوب يُوجب علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ولا يعذر أحد واتته الظروف، وتوفرت له الإمكانات العلمية من أن يدلي بدلوه، بما يفضح مخططات أعدائنا، الذين لا يريدون الخير لنا.. وإننا في هذا الوقت الحرج، والمنعطف الخطير الذي تمر به بلادنا يجب علينا العمل على تضافر الجهود، وأن يكون أساس التعامل بين أصحاب الخبرات التناصح والتعاون بما يعود بالخير على بلدنا الجريح، الذي يئنُّ تحت وطأة الاحتلال البغيض منذ ما يزيد على خمس سنين، ولنتحد جميعاً في مواجهة قوى الشر والرذيلة والإلحاد، التي صبَّت أنواع الأذى والألم فوق رؤوس الأبرياء من أبناء وطننا الغالي.. وبذلك تتحقق الغاية المنشودة والهدف الأسمى، فتكون طريق الخلاص من براثن الغزو معبّدة فيسلكها المخلصون.. والخلاص قريب بإذن الله.

وقد كتبتُ ما كتبت، ولكن رجائي ممن ينظر فيه من المتخصصين والباحثين أن يسعفني بمواضع الخلل، ومواطن التقصير والزلل، وسأكون شاكراً لمن يقدّم لي ملاحظةً أو يبدي لي نصيحة.. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾.

حسين الرشيد

١٦/جمادى الآخرة/١٤٢٩هـ

٢٠/حزيران/٢٠٠٨م

المسلك الأول

حقائق عن النفط العراقي

(١) النفط العراقي: تاريخ وحقائق

النفط: هو الثروة التي يرتكز عليها حاضر العراق، ومستقبله.. وإنَّ تطوره الاقتصادي، وتقدّمه الاجتماعي، وسعادة أبنائه، ورفاهيتهم، وضمان مستقبلهم، ومستقبل أجيالهم، مرهون بالمحافظة على هذه الثروة العظيمة التي حبا الله بها بلاد الرافدين.. ولذا فإنّ الإدارة الناجحة لهذه الثروة، وتوحيد سياسة الإنتاج والتوزيع والتصدير، وضمان عدم تبعثرها وهدرها، وإرساء قواعد المهنية والكفاءة العالية في إنتاجها وتطويرها وتكريرها هو الحل الأمثل والفريد؛ لضمان الاستغلال الأمثل لهذه الثروة، من أجل الانتقال بالواقع الاقتصادي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفاهية[١].

---

(١) ينظر: مستقبل الثروة النفطية في العراق، بتصرف ص١٦.

ويعود اكتشاف النفط في العراق إلى منتصف العشرينات، إبان الاحتلال البريطاني، وساعد هذا الاكتشاف في تلك الفترة على وضع الثروة النفطية بيد البريطانيين وشركات النفط، التي احتكرت ثروة العراق لسنوات طويلة.. وتتمركز حقول النفط في أجزاء العراق الجنوبية، وبعض الأجزاء الشمالية.

ويصدّر العراق عبر مرافئه الجنوبية بين مليون ونصف إلى مليون و٦٥٠ ألف برميل -وقد يزيد العدد وينقص- من النفط الخام يوميّاً، حسب أرقام وزارة النفط.

ومن المؤكد عند خبراء النفط وكبار علم الاقتصاد أنّ احتياط العراق الثابت من النفط والمكتشف لحد الآن يقدّر بـ(١١٥ مليار برميل) بضمنها الحقول المستغلّة وغير المستغلّة، وتقول تقديرات الخبراء بأنّ الاحتياطات المتوقعة في العراق عالية جداً، وقد يصل احتياطي البلد بعد إكمال التحريات إلى ما يقرب من (٢٥٠ مليار برميل).. ومن المعلوم أن كمية الاحتياطي الثابتة المقدرة بـ(١١٥) مليار برميل، تعود إلى تقديرات (٧١) حقل نفطي، منها (٢٤) حقل نفطي غير

مستغل، وإن الاحتياطي المثبت والمكتشف وغير المستغل يصل إلى ما يقرب من ٧٠٪ من مجمل الاحتياط النفطي.

وقد صرح وزير النفط الحالي حسين الشهرستاني قبل أكثر من عام من الآن بأنّ ما يقرب من (٨٧) حقلاً مكتشفاً سيتم تسليمها إلى "شركة النفط الوطنية" لاستغلالها[١].

إنّ الغرب قد اهتم بدراسة ثروتنا أكثر من اهتمامنا نحن بها، ولهم وجهات نظر أخرى في إثبات الاحتياط النفطي، من خلال دراسات قامت بها مراكز أبحاث متنوعة.. فعلى سبيل المثال يعطينا "معهد تحليل الأمن العالمي" أرقاماً مهمة عن الاحتياطي العراقي؛ إذ يذكر أنّ مجلة "اقتصاديات البترول" أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠٠) مليار برميل.. وأوصلته دراسة "اتحاد العلماء الأمريكيين" إلى (٢١٥) مليار برميل..

أما الدراسة المشتركة التي قدمتها "هيئة العلاقات الخارجية" و"معهد جيمس بيكر في جامعة رايس" فقد

---

(١) أشار إلى ذلك الأستاذ فؤاد قاسم الأمير في دراسة له بعنوان (ملاحظات حول مسوّدة قانون النفط والغاز العراقي).

أوصلت الاحتياطي إلى (٢٢٠) مليار برميل.. ويرتفع الاحتياطي النفطي المتوقع في العراق في دراسة قدمها "مركز دراسات الطاقة العالمية" إلى (٣٠٠) مليار برميل[١].

إنَّ العراق في ظل هذه الحقائق سيكون الأغنى بين دول العالم بثرواته، وسيصبح سيد دول النفط العالمية بامتياز.

إذن: حقولنا النفطية كثيرة وكبيرة، وثروتنا هائلة وضخمة، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مكنون تحت الثرى، سيكتشف في قابل الأيام.. ليس هذا فحسب، بل قد صرح وزير النفط الأسبق عصام الجلبي بأنّ العراق مع امتيازه بحجم ثروته النفطية الهائلة، فإنه يمتاز أيضاً بأن كُلَف استكشاف نفطه تعدّ الأقل في العالم كله؛ حيث تبلغ تكاليفه بحدود نصف دولار للبرميل الواحد، وتتراوح كلفة الاستخراج ما بين دولار إلى دولار ونصف للبرميل الواحد، وتبلغ كلفة التشغيل

---

(١) يذكر أنّ الخبير النفطي طارق شفيق قدّر الاحتياطي العراقي بـ(٣٣٠) مليار برميل.. وبذلك تكون هي النسبة الأعلى في التقديرات التي اطّلعت عليها.

ما بين دولار ودولارين أيضاً.. إضافة إلى أنّ جزءاً كبيراً منها يمكن استخراجه من أماكن ليست عميقة جداً[(١)].

ولأهمية الثروة النفطية؛ فإنها تسمى عند الخبراء بـ(الثروة النقدية النابضة)، ويسميها الاقتصاديون أيضاً بـ(رأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم -بعد إعطاء حقوق الأفراد فيها، والدفاع عنهم، وتوفير الخدمات لهم- لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع[(٢)].

ويتم تصدير معظم إنتاج العراق من النفط إلى الخارج عبر حقوله الشمالية المربوطة بخطوط أنابيب تمر بتركيا إلى ميناء جيهان، بينما يتم تصدير النفط في المناطق الجنوبية عبر ميناء "أم قصر" المطل على الخليج العربي، وهناك خطوط أنابيب تربط العراق بكل من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولكن معظمها مهجورٌ ومهمل.

---

(١) وقد أشارت إلى ذلك أيضاً "مجلة النفط والغاز" في كانون الأول من عام ٢٠٠٢م، وقالت: إنها الأرخص في العالم.

(٢) هكذا وصفها خبير النفط الأستاذ الدكتور علي المشهداني.

ويعتقد بعض المحللين أن قدرة العراق على إنتاج النفط ستصل في غضون السنوات الخمس القادمة إلى نحو (١٠) ملايين برميل يومياً.

(٢) النفط العراقي قبل الاحتلال

بعد أن ألقينا نظرة عامة على تاريخ اكتشاف النفط العراقي، وما تبعه من أمور، وما يتعلق به من حقائق، من حيث كمية الخزين، والحقول المكتشفة وغير المكتشفة، والتوقعات بزيادة الإنتاج، وطرق التصدير، والواردات، أنتقل الآن إلى التركيز على معرفة ما يدور الحديث عنه في مناسبات مختلفة عن وجود قانون للنفط يُعمل به، قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣م.

الحقيقة أنّ هذا الأمر تطرّق له خبير النفط الأستاذ عصام الجلبي، وأوضحه بأسلوب مفيد ومختصر، فهو يقول: يتصور البعض أنه لا يوجد قانون للنفط في العراق -قبل الاحتلال- وهذا غير صحيح أبداً؛ فإنّ هناك جملة من القوانين، ومنها: ما

كان قبل عام (١٩٥٨م) لتنظيم صناعة النفط، والعلاقة مع شركات النفط.

ثم قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م).. وكذلك قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام (١٩٦٤م).. ثم جملة من القوانين التي صدرت لغاية عام (١٩٧٥م) بعد قرارات التأميم.. ثم قانون صيانة الثروة الهايدروكاربونية، وهو قانون معروف صدرت عليه بعض التعديلات.

أما القوانين التي تنظم الاستخراج والإنتاج فموجودة، وهي لا تسمح للأجنبي بالاستثمار[1].

(٣) النفط العراقي وعيون الغزاة

الحديث عن ضرورة تشريع قانون للنفط والغاز العراقي كان مقصداً أمريكياً منذ فترةٍ ليست بالقصيرة، وهو هدف مهم كانت تطمح إلى تحقيقه إدارة البيت الأبيض، وبعض الشخصيات المالكة لشركات النفط، بما يمكن أن يدّره النفط العراقي عليها من أرباح طائلة.

---

(١) ينظر: مستقبل الثروة النفطية في العراق ص٩-١٠.

وقد بدأ الحديث عن القانون قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أمنية غالية طالما تمناها كثير من مسعري الحرب، وكان الحديث في بداية الأمر -كما يقول بعض الخبراء- عن ضرورة خصخصة قطاع النفط، وتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات الثروة النفطية على المواطنين، غير أنّ العمل الفعلي لترسيخ هذا القانون بدأ بعد زيارة بوش إلى العراق، وتولي المالكي رئاسة الحكومة التي تشكلت في حزيران (٢٠٠٦م) وتصريح بوش بعد عودته من تلك الزيارة -في ندوة صحفية عقدها في حديقة البيت الأبيض- بأنّ هناك ثلاثة أمور ينبغي على حكومة المالكي القيام بها، وهي "توفير الأمن" و"التيار الكهربائي" و"موضوع النفط" ودعا آنذاك إلى إصدار قانون جديد يساعد على الاستثمارات، وإعادة تطوير الصناعة النفطية..

ويؤكد بعض الباحثين أنّ قانون النفط والغاز وضعه باللغة الإنكليزية ثلاثة خبراء عراقيين وهم: فاروق قاسم، وطارق شفيق، وثامر غضبان في حزيران عام ٢٠٠٦م، ثم عُرض على

الشركات الأجنبية، وصندوق النقد الدولي، وبعد مناقشات متمعنة صيغ في مسوّدة باللغة العربية في ١٥/شباط/٢٠٠٦م مذيلة بملاحق.. وقد عدّلت دون علم فاروق قاسم، وطارق شفيق، ودون إقرارهما لمضمونها، كما صرحا في مذكرة مشتركة[١].

ثم كلفت وزارة الخارجية الأمريكية القانونيَّ "رونالد جانكر" بمتابعة تمرير القانون.. وتؤكد "منظمة عمال الولايات المتحدة ضد الحرب" في إحدى أدبياتها في الخامس من شهر حزيران من عام ٢٠٠٧م أنّ مكتب الولايات المتحدة للتطوير العالمي خصص (٢٤٠) مليون دولار لشركة "بيرنك بوينت" لتساهم في صياغة قانون النفط العراقي، والدعاية له، وتمريره[٢].

وفي إطلالة على التاريخ القريب نجد أنَّ لعاب سادة البيت الأبيض قد سال على ثروة العراق النفطية من زمن، ففي عام

---

(١) وقد أشار الأستاذ فؤاد قاسم الأمير في كتابه ثلاثية النفط والغاز ص٣٣ إلى بعض الأمور المهمة المتعلقة بهذا الموضوع، فلتراجع.

(٢) ينظر: الفقرة المقيتة في قانون النفط، د. جاسم إلياس، مقالة على الإنترنت.

(١٩٩١م) ألقى "ديك تشيني" الذي يرأس "شركة هاليبرتن" النفطية الشهيرة، محاضرة في "معهد النفط" في واشنطن بيّن فيها حاجة الولايات المتحدة في عام (٢٠١٠م) إلى خمسين مليون برميل من النفط يومياً.. وتساءل: كيف لهم أن يحصلوا عليه إذا كانت الحكومات تسيطر على ٩٠٪ من احتياطي العالم، ثم ذهب إلى القول: إنّ الشرق الأوسط فيه ثلثا نفط الكرة الأرضية وبكلفة إنتاج واطئة، لذا فهو "موطن الجائزة".

وبعد دخول "تشيني" البيت الأبيض نائباً للرئيس، وضع في آذار (٢٠٠١م) "**السياسة الوطنية للطاقة**" مع مجموعة التطوير، التي شكّلها سابقاً من كبريات شركات الطاقة الأجنبية، وورد في مقدمة توصيات هذه المجموعة: (ضرورة أن يضغط البيت الأبيض على حكومات الشرق الأوسط بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية).

وقبل الاحتلال ـ وبعده أيضاً ـ شكّلت وزارة الخارجية الأميركية "**مجموعات عمل**" من بينها مجموعة عمل "النفط والطاقة" شارك فيها خمسة عشر خبيراً عراقياً وأجنبياً، وقد

عقد الفريق أربعة اجتماعات ما بين كانون (٢٠٠٢) ونيسان (٢٠٠٤)، وخلصوا في تقريرهم إلى أنّ العراق لا بد أن يفتح الباب على مصراعيه للشركات الأجنبية العالمية، مع تهيئة الأجواء المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في قطاع البترول وفق عقود المشاركة في الإنتاج وبصيغ مرنة تجذب المستثمرين الأجانب[1].

وفي عام (٢٠٠٤م) أيضاً أصدر "المركز الدولي للضريبة والاستثمار" دراسة بعنوان "النفط ومستقبل العراق" متضمنةً توصيات تعتبر عقود المشاركة بالإنتاج النموذج القانوني والمالي والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية!! وتوصلت الدراسة إلى أنّ الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات التي يحتضنها المركز الدولي للضريبة، والبالغ عددها (١١٠) شركة من كبريات الشركات العالمية، يعتبر خطوة مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي[2].

---

(١) ينظر: ثلاثية النفط العراقي، لفؤاد قاسم الأمير، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) ينظر: وجهة نظر معارضة لمسوّدة قانون النفط والغاز، دراسة على الإنترنت.

إنّ ملخص نظرة نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" عن العراق: أنه (يطفو على بحيرة من النفط)!! لذا فهو غنيمة يجب استغلالها.

ولم تكُ هذه الأمنية مقصورة على الجانب الأمريكي، بل كانت أمنية البريطانيين، الحليف الأقوى لأمريكا في احتلال العراق، فتصريح بوش عشية ليلة اندلاع الحرب على العراق، الذي وعد به أصحاب الشركات العملاقة في أمريكا وبريطانيا في أن يكونوا شركاء في نفط العراق، رادفه تصريح لوزير الخارجية البريطانية "جاك سترو" الذي قال: (إنّ روسيا وفرنسا سوف لن يكون لهما نصيب من حصة العراق)!! ومؤكدٌ هنا أنه يقصد مجال الاستثمارات النفطية من خلال عقود تقاسم الإنتاج، ذات الأرباح الباهظة[1].

ثم كانت تحركات واسعة النطاق لبلورة هذه الفكرة، فقد زار -على سبيل المثال- وزيرُ الطاقة الأمريكي "سان بودمان"

---

(١) ينظر: معركة قانون النفط والغاز في العراق، للكاتبة ليلى البحراني، دراسة على شبكة الإنترنت.

العراقَ، في تموز عام (٢٠٠٧م) من أجل متابعة القانون -الذي كانت تحيطه سرية تامة- والتقى المسؤولين هناك، وشدد أكثر من مرة على أهمية جلب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.. وتلا ذلك زيارة رئيس الحكومة الحالية لواشنطن، وتخللها عقد بعض اللقاءات مع مجموعةٍ من الشركات الأجنبية النفطية، وتم التأكيد على إصدار قانون جديد للنفط(١).

---

(١) بالمقابل نجد عكس ذلك تماماً في موقف الأمريكيين أنفسهم، وإن كانت في حقيقتها ضعيفة وخافتة وغير مؤثرة.. فعلى سبيل المثال، نجد معارضة احد النواب الديمقراطيين الأمريكيين الذي شكك في نزاهة قانون النفط الجديد، وقد كشف النائب الديمقراطي "دينيس كيسينيش" آنذاك انه ينوي التقدم بطلب للكونجرس؛ لإعادة النظر في العواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة الحالية لإجراء إصلاحات، أهمها: سنّ قانون جديد يفتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط.. وقال النائب الديمقراطي لصحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٢٠٠٧/٣/١٤م: إنّ قانون النفط الجديد يشمل بنداً يضمن لشركات النفط الأجنبية معاملة مماثلة للشركات العراقية، ولا يعطي أي أفضلية للشركات العراقية، سواء كانت خاصة أم حكومية.. وقال أيضاً: لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية،=

لقد صدر في بداية الاحتلال تقرير تحت عنوان: "النفط جائزة الاحتلال الكبرى"، وكان فحواه -كما أشار إلى ذلك خبير الاقتصاد كمال القيسي-: أنّ أمريكا تبحث عن قاعدة عسكرية، تطفو على احتياطات هائلة من النفط؛ لأسبابٍ جيوسياسية، وذكر التقرير: إنّ دخول القوات مرهون بإقرار القانون، حتى طلبت الشركات النفطية تقديم إقرار قانون النفط على موضوع الأمن، وحُدد عام (٢٠٠٨م) موعداً لتحقيق هذا الهدف.

إنّ قرار "جورج بوش" رقم ٣٠٣/١٣ الصادر في ٢٢/آذار/٢٠٠٣ الذي منح بموجبه الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق، وقوانين "بريمر" المكملة لذلك، وما تبعه من دستور يفتقر إلى العدالة والتوازن، ترادفه أفعال مشبوهة للمحتل كانت تحدث على الأرض هنا وهناك، لتؤكد بكل بوضوح: أنّ المحتل يهدفُ من وراء هذا القانون فتح الاحتياطي

= كشرط على إنهاء الاحتلال، وإن إصرار الولايات المتحدة على سن قانون جديد للنفط ليس له أي علاقة بمصلحة الشعب العراقي.. فتأمل!!

النفطي للعراق بكامله؛ من أجل استغلالٍ واسع النطاق؛ لدعم هيمنته في القرن الحادي والعشرين، كما دفع باتجاه عقود "مشاركة الإنتاج" والتي استبدل اسمها في المسوّدة الأخيرة بـ"عقود الإنتاج والتنمية"، والتي تتيحُ للشركات النفطية الغربية نسبة ٧٥٪ من الأرباح النفطية، والتوصية بإعادة النظر لكل ما كان عليه في زمن التأميم.

كل ذلك يشير إلى إصرار المحتل وأعوانه[١] على سرقة العراق وثروته، وإعادته إلى ما كان عليه بداية القرن العشرين، بل إنه يسعى لربط مستقبل العراق ومستقبل أجياله، باستغلال وهيمنة الشركات الأجنبية[٢].

لقد ضغطت الإدارة الأميركية على الحكومة الحالية لسنّ

---

(١) صدر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي التابع للكونجرس الأمريكي في أيار من عام ٢٠٠٦ تقرير يفيد بأنَّ تهريب النفط وسرقته في العراق ربما يحرمان البلاد من نحو خمسة عشر مليون دولار يومياً، وإنّ ما يصل إلى (٣٠٠) ألف برميل نفط يختفي يومياً في العراق!!

(٢) ينظر: مستقبل الثروة النفطية في العراق ص٤٩ - ٥٠.

قانون النفط والغاز، واشترطت في أكثر من مناسبة أنّ مساعداتها للحكومة مشروطة بالتطور السياسي، وفي مقدمته تمرير قانون النفط والغاز.. واشترط الكونغرس الأميركي الشرط ذاته؛ من أجل تمويله للعمليات العسكرية في العراق.

وقد يقول قائلٌ: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جداً، وهي تمسك بزمام اقتصاد العالم، وبإمكانها شراء النفط من السوق العالمية، كما فعلت دوماً.. في وقتٍ ترغب فيه الدول المنتجة للنفط -ومنها العراق- ببيع نفطها لكي تستفيد منه، فلماذا تريد أمريكا السيطرة على نفط العراق وهو غير ممنوع عنها أصلاً؟!

والجواب على هذا التساؤل: أنّ السيطرة التي ترومها أمريكا على ثروة العراق النفطية هي سيطرة إستراتيجية، ويتم ذلك بواسطة شركات النفط العالمية، عن طريق "عقود المشاركة بالإنتاج طويلة الأمد"، وكذلك بواسطة التمركز في العراق بقوات عسكرية.

إنَّ الدافع لكل هذا هو أن العالم مقبلٌ على شحة في

الإمدادات النفطية من خارج "منظمة أوبك" ومن خارج منطقة الخليج العربي بالذات.. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الإنتاج النفطي في العديد من مناطق العالم التي كانت غنية بالنفط -ومنها أمريكا- نرى أنّ ما يربو على (٦٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي يقع في منطقة الخليج العربي، وإن (٣٨٪) من صادرات النفط العالمية تخرج من هذه المنطقة بالذات، ويُقدّر لهذه النسبة أن تزداد بالمستقبل. وبالمقابل فإنّ هناك ازدياداً متوقعاً للطلب العالمي على النفط من (٨٧) مليون برميل يومياً في الوقت الحاضر إلى نحو (١١٧) مليون برميل يومياً بحلول عام (٢٠٣٠م) وبزيادة (٣٠) مليون برميل يومياً، في غضون الـ(٢٢) سنة قادمة.

وهنا تكمن الحقيقة القائلة: من أين ستأتي الإمدادات النفطية الإضافية لتسد الطلب العالمي المتزايد، إذا علمنا أنّ الطاقات البديلة كالوقود الحيوي وغيره من الطاقات المتجددة لا تسد أكثر من (٥٪) من سلة الطاقة العالمية في الوقت الحاضر، ولا يتوقع لها الازدياد بصورة مؤثرة بالمستقبل المنظور.

إنّ الطاقة هي أساس الحياة، وإن (٣٦٪) من هذه الطاقة تأتي من النفط في الوقت الحاضر، و(٦٠٪) منها يأتي من النفط والغاز الطبيعي معاً.. كما إنّ نصف الطلب العالمي على النفط يأتي من قطاع النقل، ولا يمكن الاستعاضة عن النفط في هذا القطاع في المستقبل المنظور، وسيبقى النفط هو المصدر الوحيد لحركة العالم لعقود طويلة قادمة.. والمشهد العالمي لخمسين سنة قادمة مقلق جداً؛ ذلك أن روسيا تسيطر على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وهي المجهز الأكبر لأوروبا، والذي تعتمد عليه الأخيرة لسد (٣٥٪) من طلبها الكلي على الطاقة.. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإنّ الشرق الأوسط، والخليج العربي بالذات، يسيطر على أكثر من (٤٠٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، علماً أن الغاز الطبيعي يجهز حالياً نحو (٢٤٪) من الطلب العالمي على الطاقة، وإن هذه النسبة آخذة في الازدياد.

ثم تأتي "الصين" العطشى إلى الطاقة، وهي الآن عملاق

صناعي هائل بامتياز، وهي مستمرة بالنمو الاقتصادي بسرعة فائقة، وطلبها على النفط يزداد باستمرار من أجل توفير الوقود اللازم؛ لتسيير عجلة الصين الصناعية الهائلة.

وتأتي بعدها الهند، وهي عملاق آخر يستيقظ، ويقدر لنفوسها أن تتجاوز نفوس الصين في حلول عام (٢٠٣٠م)، وهي أيضاً في طريقها أن تصبح عملاقاً صناعيّاً هائلاً، عطشى إلى النفط والغاز كقرينتها الصين.

وليس مقدراً للصين والهند أن تصبحا من عمالقة الصناعة فقط، ولكن مقدر لهما أن تصبحا دولتين عظيمتين، بقدراتهما العسكرية أيضاً.

من هنا يمكن تصور المشهد العالمي في غضون الأربعة عقود القادمة، التي تكمن في المنافسة الشديدة على مصادر النفط والغاز بين عمالقة العالم الكبار صناعياً وعسكرياً، وقد بدأت المنافسة هذه من الآن.

إنّ أغلب مصادر الطاقة المتنافس عليها تقع في الشرق

الأوسط، وفي الخليج العربي بالـذات، إذ تحتـوي هـذه المنطقـة الحيوية من العالم على أكثر من (٦٠٪) من احتياطيات العالم كله من النفط، وأكثر من (٤٠٪) مـن احتياطيـات العـالم مـن الغـاز الطبيعي..

كل هـذا يؤكـد حقيقـة ناصـعة -عرفهـا أعـداؤنا-: أنّ مـن يـسيطر عـلى هـذه المنطقـة، ويـسيطر عـلى أهـم بلـدانها -وهـو العراق- سيسيطر على مقدرات العالم..

وقد أوضح زلماي خليـل زاد -سـفير الاحـتلال الـسابق- كثيراً من الحقائق المهمة في مقالٍ كتبـه في بدايـة عـام (٢٠٠٧).. وإنني أنبه القارئ إلى أنني سأنقل المقالـة بحروفهـا -مـع التعليـق عليها- في آخر ملاحق الكتاب؛ بـسبب مـا احتـوت عليـه مـن خبايا ورزايا.

المسلك الثاني

ملاحظات عامة على القانون

الملاحظات على قانون النفط عديدة ومتنوعة، ويصعب في هذه العجالة قراءة جميع مفردات القانون لبيان ما ورد فيه من مثالب وهفوات؛ بسبب أنّ القانون لم يتم إقراره حتى كتابة هذه السطور من قبل البرلمان، هذا من جهة.. ومن جهة أخرى فإنّ الرد على بنود القانون تستغرق مئات الصفحات، وليس هذا محله.. ومن هنا فإنني سأسوق بعض الملاحظات المهمة من خلال العنوانات الآتية:

قانون النفط: ومواقف الرفض

من خلال متابعتي المستفيضة تبين لي بما لا يقبل الشك أنَّ غالبية الشعب العراقي ومؤسساته الوطنية، وهيئاته الدينية، والقوى المناهضة للاحتلال، والخبراء والأكاديميون، والمثقفون والمتخصصون رفضوا هذا المشروع بصيغته الحالية، ورفضوا التوقيت الذي ظهر فيه، والطريقة المستعجلة

لتشريعه، وعدّوا محاولة إقراره والمصادقة عليه في زمن الاحتلال، وفي ظل الظروف الحرجة التي يعيشها العراق والعراقيون بمثابة عامل مضاف إلى عوامل الإخلال بسيادة العراق واستقراره السياسي، فضلاً عن كونه تكريساً لهيمنة الشركات النفطية العالمية على ثروة البلاد الرئيسية والمدخل القومي العراقي الفريد، فضلاً عما يتضمنه المشروع من محاولة خصخصة قطاع النفط والغاز، مع ما يرافقه من إخلال متعمد بكل خطط النهوض والتنمية المستقبلية، وما يتبع ذلك من تداعيات على نمط توزيع الموارد الوطنية.

قانون النفط: غاياتٌ وأهداف

تعدُ الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي قانونَ النفط والغاز إنجازاً وطنياً كبيراً، وتؤكد على أن ثمة دواع تقف وراء إقراره هذا القانون، وقد جاء في ديباجة القانون ما يأتي: ((حيث أنّ جمهورية العراق دخلت مرحلة جديدة بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥، وحيث أنّ المادة (١١١) من الدستور المشار إليه تنصّ على

أن النفط والغاز: هما ملك الشعب العراقي كله، في كل الأقاليم والمحافظات، وحيث أنّ المواد (١١٠) و(١١٢) و(١١٤) و(١١٥) واللواتي يقرأن في ضوء المادة (١١١) قد عرّفت بشكل عام مسؤوليات وصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات، بضمنها ما يختص بقطاع النفط...)).

ولعليَّ أفهم من عبارة ((بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥)) آنفة الذكر بأنَّ الدستور قد انتهى أمره، وكأنه لم يعد هناك مجالٌ لتعديله!! ونحن بالتالي أمام خيارين لا ثالث لهما:

(١) فإما أن يكون هذا الكلام خيالياً ويجانب الحقيقة، وأن الكتل المشاركة في العملية السياسي متفقة على مراجعة الدستور[1] وتعديل ما يمكن تعديله، وقد يكون من ضمان ما

(1) أعتقد أنَّ أمر تعديل الدستور صار من ركام الماضي، وأنّ الحكومة الحالية التي يشكّل غالبيتها الائتلاف الموحد والتحالف الكردستاني تعارض أية تعديلات على الدستور.. حتى صرّح بعض ساسة العراق الحاليين بأنّه من الصعب تعديل بنود الدستور لأنّ مقترحات التعديل تمس البنود السيادية المتفق عليها سابقاً!!

يطرأ عليه التعديل ما يتعلق ببند النفط والغاز، فلا يكون هناك مبرر لسنّ قانون للنفط والغاز، كما هو الحال عليه الآن.

(٢) أو أن يكون هذا الكلام حقيقياً، وأن موضوع الدستور صار من ركام الماضي، ولا يمكن أن يطرأ عليه تعديل أو إضافة أو تبديل، بعد أن صار ملاذاً ومرجعاً لكل القوانين والتشريعات التي ارتكزت عليه فيما بعد.

وإنّ من الجدير بالذكر أنّ من أهم فقرات الاعتراض على سنّ قانون النفط وإقراره هو أن الدستور العراقي معرّض للتعديل حسبما تنصُّ عليه المادة (١٤٢) منه، وبالتالي فإن من غير المعقول وضع قانونٍ من المفروض أن تُصاغ بنوده وفق الدستور المتفق عليه..

أما الغاية من إقرار القانون، فقد أوضحتها الفقرة (أ) من المادة الثالثة، إذ جاء فيها: (يؤسس هذا القانون نظام إدارة العمليات النفطية في جمهورية العراق، مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة بين جمهورية العراق ودول أخرى فيما يتعلق بنقل النفط الخام)..

إنني أدعو القارئ للتأمل جيداً في تلك الغاية التي سُنَّ القانون بسببها، والتي تنحصر بتأسيس قانونٍ لإدارة العمليات النفطية!!

إنّ هذا الأمر فعلاً مدعاة للسخرية.. وكان الأولى بسَّاني هذا القانون، التفكير في تأهيل القطاع النفطي، وإصلاح الحقول المتضررة بدلاً عن هذه المجازفة الكبيرة بثروة العراق.. وتشير تقديرات وزارة النفط الحالية إلى أنّ العراق بحاجة إلى (٣٠) مليار دولار؛ لإعادة تأهيل القطاع النفطي، خاصة وأن العديد من المنشآت والمصافي وخطوط الأنابيب ومرافئ التصدير قد تعرضت للدمار، خلال الحروب التي خاضها العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن تقادم الزمن على عدد كبير من وحدات الإنتاج في مصافي التكرير.

ورغم هذه الثروة الهائلة إلا أن جميع المدن العراقية ما زالت تعيش في ظل أجواء الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي، واصطفاف آلاف العراقيين يوميّاً أمام محطات تعبئة الوقود؛ للحصول على كميات من وقود التدفئة لخزنها لفصل الشتاء

البارد، فضلاً عن طوابير أخرى للسيارات للتزود بالوقود، المستورد غالبيته من شركات النفط في الكويت وإيران وتركيا؛ بسبب عدم قدرة مصافي التكرير العراقية على الإيفاء بالتزاماتها.

أما هدف القانون، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٣) عليه.. حيث تقول: (يهدف هذا القانون: إلى تحديد أسس التعاون بين الوزارات المعنية في الحكومة الاتحادية، فضلاً عن إنشاء قواعد للتنسيق والتشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظة المنتجة للنفط)..

ولا يخفى على اللبيب ما في هذا الهدف من خطورة، تكمن في الصراع الداخلي الذي قد ينتج، نتيجة التشاور بين الأقاليم والمحافظات والمركز، فيما إذا تغلّبت المصالح والمنافع على المصلحة العليا للشعب العراقي.. ولنا في الحكومة القائمة في كردستان وتعاملها مع الحكومة المركزية -في موضوع النفط تحديداً- خير مثال على التناحر وتبادل الاتهامات، وعقد الصفقات دون رقيب أو حسيب..

إنّ من ينظر إلى الهدف والغاية من القانون معاً يعتريه إحساس بأنّ هناك امتزاج لفكرة مفادها: أنّ من يسعى لتشريع القانون يبتغي أن يكون صاحب بضاعة يريد بيعها مهما كان الثمن، ولا هدف له ولا غاية إلا وضع المال الذي يتقاضاه في جيبه!!

قانون النفط: بابٌ واسعٌ للشركاء

من البديهي جداً أن أعلى منفعة يمكن تحقيقها للشعب العراقي الذي عانى من الفقر والجوع والظلم والحرمان تكمنُ في استثمار الثروة النفطية، التي حباه الله بها، بالطريق المباشر، كما هو الحال في الدول النفطية الأخرى، التي أخذت على عاتقها الاعتماد على نفسها، ومحاولة استغلال قدراتها وخبراتها، بما يعود بالنفع على بلدها وشعبها..

وإنّ مما يؤخذ على "قانون النفط والغاز" الحالي أنه سيسمح بدخول الشركات الأجنبية للعمل داخل العراق، تحت عنوان "شريك أساسي" مع الطرف العراقي، مما يعني أنّ الشركة الأجنبية الشريكة ستملك ما نسبته ٤٩٪ من نفط العراق..

وهذا الأمر يندرج على حصة الشعب العراقي في وسط البلاد وجنوبه؛ لأننا سنتطرق فيما بعد إلى أن الحكومة القائمة في كردستان استطاعت تشريع وإقرار قانون نفطي خاص بها، وتبلغ نسبة ما تستحوذ عليه ٢٧٪ من فوائد النفط العراقي[1].

وجدير بالذكر أن تلك الشراكة تستخدمها دول الإنتاج التي غالباً ما تكون فقيرة، ولا تملك الخبرة في استخراج النفط أو التنقيب عنه، أو تكون مناطق استخراج مادة النفط فيها صعبة وتحتاج إلى خبرات وتقنيات متقدمة، وكل هذه الأمور والافتراضات غير متوافرة في واقع بلدنا؛ فنفط العراق يطفح على سطح الأرض في بعض المناطق، وبالتالي فلا يحتاج إلى

(١) من نافلة القول الإشارة إلى أنّ خطة إنتاج النفط في كردستان تحاول الوصول إلى مليون برميل من النفط يومياً، وبالتالي فإنّ الواردات المتوقعة ستبلغ أرقاماً عالية جداً، في ظل الارتفاع المستمر لسعر برميل النفط، الذي قارب سعره عتبة (١٤٧) دولاراً في وقت سابق.. وإن عقود المشاركة التي تنفذ هناك تعطي ربحاً للشركات بنسبة ١٣ - ١٧٪ من صافي الربح، حسب ما أشار إليه بعض الباحثين.

تقنيات عالية ومتطورة لاستخراجه، وقد أشرنا فيما مضى إلى أن كلفة الاستخراج تتراوح ما بين دولار إلى دولار ونصف.. ويقول الواقع بأنّ الكادر النفطي العراقي من أفضل كوادر المنطقة.. خاصة إذا علمنا أنّ الحقول المكتشفة منذ صدور قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م) والذي أمم جميع الأراضي غير المستغلة من قبل الشركات في حينه قد تم اكتشافها وتقييمها بأيدي عراقية، أو بالتعاون مع الشركات الروسية والفرنسية وعدد آخر من الشركات الأجنبية، من خلال عقود "خدمة فنية اعتيادية".

ومن هنا؛ فإنّ مبدأ "الشراكة" يعدّ مرفوضاً عند العقلاء، والمحبَّذ -والحالة هذه- أن تتّبع طريقة "التعاقد" أو "منح فرص الاستثمار للجميع" بشكل متساوٍ بين مختلف الشركات التي ترغب في الاستثمار، عند الضرورة، وبقدر الحاجة الملحّة، التي تعين على إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد.. مع ملاحظة الأنفع في العروض المقدمة، ودراستها دراسة متأنية..

ويتفق كثيرون مع هذا الطرح الذي يرون أنه يحقق فوائد لا يمكن تجاهلها بحالٍ من الأحوال.. خاصة إذا علمنا أن الشركات التي تسعى للاستثمار تُخبّئ في جعبتها مصالحها، التي تتمثل بما يأتي:

أولاً: تأمين الطاقة لبلدانها في خضمّ الصراع العالمي للكتل الاقتصادية الهائلة على التحكم بمنابع الطاقة ومصادرها، بل تسعى إلى التحكّم بالنفط -باعتباره الثروة الأغلى- وبوجه تسويقه، واستعماله كورقة سياسية، تستطيع من خلالها ربح ما ترغب بربحه.. وهذا السرّ هو الذي يجعلنا نفكر بجدية في سعي الشركات الأمريكية والبريطانية ومحاولة استيلائها على عقود الشراكة النفطية التي تطرحها الحكومة الحالية.

ثانياً: استعمال الاستثمار كربحٍ ماديٍ لدعم الاقتصاد الوطني والقومي للشركات الشريكة في إنتاج وبيع نفط العراق[1].

---

(١) ينظر: قانون النفط والغاز هدية أمريكا لشركات النفط الكبرى في العالم، للأستاذ كميل أرسلان، دراسة على الإنترنت.

ومن هنا فإنّ تقنين الطاقة الإنتاجية وعدم التوسع فيها هو الحل الصحيح لموضوع الإنتاج، وإنّ التوسع بالطاقة الإنتاجية في غير صالح العراق، بل يجب السير بزيادتها التدريجية وفق جدول زمني تحدد إمكانية الصرف العقلاني، آخذين بنظر الاعتبار تشجيع الاستثمار الأجنبي (بمشاركة عراقية عامة أو خاصة) في قطاعات نفطية (خارج الإنتاج) وغيرها في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات.. ".

ويجب أن لا ننسى تجربة روسيا التي فتحت طريق الاستثمار في الإنتاج النفطي في زمن "يلتسن" فانتشر الفساد والمافيات وسيطرت على قرارات الحكومة، وأدت بالتالي إلى إفقار الشعب الروسي، مما اضطر حكومة "بوتين" لتعديل هذه الأمور وإرجاع تأميم عمليات إنتاج النفط، واضطر بوتين إلى القول: إننا سنسمح بالاستثمار الأجنبي، عدا قطاع إنتاج النفط أو استخراج الذهب"[1].

---

(١) ملاحظات على مسودة قانون النفط، للأستاذ فؤاد قاسم الأمير.

قانون النفط: أداة الخصخصة والتقسيم

مما يؤخذ على القانون أنه يمكن أن يكون أداة للخصخصة والتقسيم والصدام، وقد جاء في ديباجة قانون النفط النص الآتي: ((...فإنه ينبغي أن توزع الفعاليات النفطية التي تقوم بها حالياً وزاره النفط بين هيئات وكيانات تجارية وتقنية رئيسية بما فيها شركة نفط وطنية عراقية تجارية مستقلة وإعطاء دور للأقاليم والمحافظات المنتجة))..

إنّ هذا النص يشير بكل وضوح إلى خصخصة النفط العراقي، وفيه إشارة إلى تقسيم البلد، وجعله أقاليم متصارعة على الثروة والمورد، وهو ما يتأكد في فقرة أخرى، وقد جاء في القانون: (وحيث أن التفاعل الإيجابي بين السلطات الإقليمية والاتحادية يتطلب تشريعات أنظمة لأطر مؤسسية ملائمة لضمان فعالية التنسيق).

وجه الشاهد: أنّ القانون يؤسس لتقسيم البلد من خلال تجاهله اعتبار الثروة النفطية ثروة وطنية، بل ثروة أقاليم!!

وقد يقال: إنّ القانون الانقسامي له جودته من الناحية العملية!! ولكن من أين نحصل على ضمان لذلك؛ وكل المؤشرات تدل على خلافه!! ومن هنا فإنّ على من يرغبون بإقرار هذا القانون أن يعلموا بأنه سيكون أداة للتقسيم، وثروتنا الهائلة ينبغي أن تكون سبباً في توحد البلد وتكاتف أبنائه، لا سبباً في التناحر والتقاسم.

إنّ الدعوة إلى أقلمة المحافظات العراقية وربطها بالمركز بعلاقة فيدرالية إنما هي دعوة لتجزئة العراق وتمزيقه.. فالدستور الجديد بوضعه الحالي يؤسس لأقاليم قوية مرتبطة بحكومة فيدرالية ضعيفة، مما سينتج عن ذلك عراق ضعيف بين دول قوية في إقليمه.. ومن هنا فإنّ التناحر والتصادم بين الأقاليم والحكومة الفيدرالية سيحدث لا محالة، وما الخلاف المشتد في الوقت الحاضر بين الحكومة الحالية في كردستان من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى إلا مقدمة بسيطة لما سيحدث من صدامات بالمستقبل.

وإنّ الصدام بين الإقليم والحكومة المركزية، وحتى الصدام بين المحافظات الأخرى نفسها، في غياب سلطة قوية، وفي خضم الفوضى العارمة التي ستؤججها قوانين الأقاليم والمحافظات المتضاربة، ووجود العديد من الحقول النفطية العابرة لحدود المحافظات وحتمية الاختلاف على ملكيتها أو ملكية أجزاء منها، سيقود إلى تفتيت العراق[1].

ولنأخذ "مدينة البصرة" مثالاً للاستدلال على صحة قولنا، باعتبارها منطقة إستراتيجية مهمة -من حيث الموقع، فضلاً عن أثرها في خزين الثروة والاقتصاد- فقد جاء في تقرير أصدرته "مجموعة الأزمات العالمية" عن وضع هذه المدينة ما يأتي: (إنّ البصرة وهي ميناء البلد الوحيد وعاصمة العراق الاقتصادية؛ حيث يكمن نحو ٦٠٪ من موارد العراق النفطية، هي مبتلاة الآن بإدارات سيئة تستغل سلطاتها من أجل الإثراء وإفادة

---

(١) ينظر: النفط العراقي أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع، د. محمد علي زيني، دراسة على شبكة الإنترنت.

الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إليها، وهي مبتلاة أيضاً بالاغتيالات السياسية، والثارات العشائرية، وغياب القانون والأمن في المناطق السكنية، مع قيام الأحزاب الدينية في تلك المناطق بفرض طرائق الحياة التي ترتئيها تلك الأحزاب، وكذلك مبتلاة بازدهار مافيا الجريمة.. هنالك في البصرة تتقاتل الميليشيات أو التنظيمات العسكرية التابعة للأحزاب السياسية فيما بينها وبالتعاضد مع عصابات الجريمة للسيطرة على مناطق المدينة والهيمنة على ثروات المحافظة الغنية بالنفط، من أجل استحواذ كل منها على الحصة الأكبر من الأموال المتأتية من سرقة النفط، وخصوصاً من تهريب المنتجات النفطية إلى خارج العراق، وهي شحيحة أصلاً، وتصرف الحكومة مليارات الدولارات سنوياً من أجل استيرادها).

إنّ الذي يبدو أن قانون النفط هو آخر ما أنتجته الحكومة الحالية من أسباب الخلاف والشقاق والتناحر بين مكونات المجتمع العراقي، ولا ندري ما هي الأسباب التي تدفع، أو

تقف خلف قيام مكونات الدولة الحالية بالقفز على المشاكل الحياتية اليومية المستعصية للمواطن العراقي نحو إقرار قوانين لا حاجة للدولة لها، ولم يحن أوانها بعد.. فتأمين حياة الناس من رزايا الوضع الأمني البائس، وتوحيد كلمة العراقيين وإجماعهم على وحدة الوطن، ووحدة الشعب، وتأمين الرزق للناس، وإيقاف النهب المستشري في كل مفاصل الحياة العراقية، والتصدي للفساد الذي طال كل شيء، يجب أن تكون أولى الأولويات لأية سلطة في البلاد، وليس إقرار قوانين لن تزيد العراقيين إلا انقساماً"[1].

قانون النفط: واستغلال السوق العالمية

مما يؤخذ على القانون أيضاً أنه يعالج جهة واحدة في الصناعة النفطية، وهي مسألة "استغلال النفط الخام" بما يشمل ذلك من عمليات استكشاف وتطوير واستخراج وتسويق..

---

(١) ينظر: قانون النفط العراقي الجديد نعمة أم نقمة، للكاتبة منى إبراهيم، مقالة على شبكة الإنترنت.

ومن الملاحظ أيضاً أنّ القانون يخصّ السوق العالمية حسب، فهو يختص بإشباع الطلب العالمي من النفط، في الوقت الذي لا يعالج حالة إشباع الطلب المحلي من المشتقات النفطية!! فهو لا يلبي حاجة العراقيين -وهم يعيشون في بلد يقف على بحيرات من النفط- من البنزين، والغاز السائل، والنفط الأبيض.. حتى صار القانون ينظّر بنوداً وكأنَّ العراق بلد بلا شعب، فهو يلقي أهمية للعالم الخارجي، ولا علاقة للقانون بما يحتاجه الشعب من المشتقات[1].

وما يجري في العراق اليوم خير دليل على صحة هذا القول؛ فالشعب يعاني من أزمة بترولية خانقة، والبيت العراقي الذي يعاني أبناؤه من برد الشتاء القارص لا يكاد يدخله (١٠٠) لتر من النفط في موسم الشتاء كله، وإذا دخله فبعد معاناة كبيرة؛ نتيجة شرائه من الأسواق السوداء.

والمواطن لا يكاد يجد مادة "البنزين" التي يستطيع معها

---

(١) ينظر: النفط العراقي أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع، د. محمد علي زيني.

تموين سيارته، وبالتالي فهو مجبر بأن يدق أبواب الأسواق السوداء، التي غرق بها العراق، نتيجة الممارسات التعسفية وغير المسؤولة.

قانون النفط: إجحاف كبير وإهدار فاضح

إنّ من أهم المثالب الكبرى في القانون، هو: إعطاء حق التصرف بالحقول المستقبلية إلى الأقاليم والمحافظات المنتجة، دون إشراك الحكومة المركزية بهذا الأمر..

يقول الدكتور محمد علي زيني: (إنّ إعطاء صلاحيات منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج المتعلقة باحتياطيات النفط العراقية غير المكتشفة وذات الحجم الهائل إلى حكومات إقليم كردستان العراق والمحافظات العراقية المنتجة بمعزل الفيدرالية فيه إجحاف كبير بحق الشعب العراقي وإهدار فاضح لثرواته النفطية؛ ذلك أنّ الإقليم والمحافظات -وهي قليلة الخبرة بشؤون النفط والغاز- سوف تصبح فريسة سهلة لشركات النفط ذات الممارسات والخبرات الطويلة في شؤون النفط والغاز بأنواعها

المختلفة، وبضمنها الشؤون القانونية المعقدة، والالتفاف على الشروط الموضوعة من قبل الطرف الآخر)[1].

لقد قام "إقليم كردستان" بإصدار قانون للنفط خاص به، وأسس شركة نفط خاصة به أيضاً.. ثم استولى على حقول المناطق المجاورة له، كحقل "خرمالة" النفطي، وهو جزء من حقل كركوك، وأوقف أعمال التطوير التي كانت تجري لذلك الحقل من قبل وزارة النفط، وأوقف كذلك أعمال التطوير التي كانت تجري لحقل "خورمور" الغازي.

إنّ ما يسمى "إقليم كردستان" قد استغلَّ الفقرة الأولى من المادة (١١٢) من الدستور الجديد -الذي يلقى معارضة من الشعب- لإبرام عشرين عقداً من عقود المشاركة بالإنتاج، من أجل القيام بعمليات استكشافية، وتطوير رقع نفطية داخل الإقليم، وكأنّ هذا الإقليم ليس جزءاً من العراق، وفيه نحو (٦٠) حقلاً مكتشفاً تنتظر التطوير، ويقدر مجمل احتياطياتها

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

بحوالي (٧٠) مليار برميل من النفط..

ومما يبعثُ على التساؤل والاستغراب أن تلك العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان منها ما يقع خارج حدود الإقليم أصلاً.. فيما يسمى "المناطق المتنازع عليها" وتقع في محافظات الموصل والتأميم وديالى وصلاح الدين.. وتم توقيع تلك العقود بسرعة فائقة لم تحدث في تاريخ البلدان والشعوب في أرجاء العالم أجمع، وبشروط سخية جداً، حتى يتضح للمتابع أنّ هناك إهدار متعمد لثروات بلدنا الغالية، وارتهانها بأيدي أجنبية، مما سبّب تصادماً بين الحكومة المركزية الحالية وحكومة الإقليم.

قانون النفط: أولوية الإصلاحات

أوضح بعض أصحاب الشأن من المتخصصين بأنّ على الحكومة أن تقوم أولاً بعدد من الإصلاحات والمعالجات من أجل هيكلة الاقتصاد العراقي، قبل الشروع بقانون النفط والغاز.. ومن أهم طرق الإصلاح والمعالجة، هي:

أولاً: معالجة الركود الاقتصادي الذي يشهده العراق، من خلال تبني برامج إصلاحية تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي، وتبني مشاريع نفطية بما يخدم هذا الإنعاش، وهو يتطلب:

(١) إطلاق سعر صرف العملات المحلية، وإزالة التشويهات.

(٢) تقييد الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة المعتمدة على إيرادات النفط.

(٣) إيجاد فرص عمل جديدة وتقليص البطالة.

ثانياً: العمل على حل مشكلة الديون الخارجية؛ كونها تحدّ من النمو الاقتصادي العراقي، والتي تؤثر على دخول الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً: خلق مناخ استثماري مناسب؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ من أجل تفعيل الاقتصاد الوطني، ومعالجة الثغرات في قانون الاستثمار الحالي.

رابعاً: تفعيل هيئة الاستثمار وإعطاؤها الدور الأساسي في

عملية الاستثمار في العراق؛ وهناك ما يزيد على (١٩٠) شركة عامة تابعة لوزارة الصناعة، ولا يعمل منها سوى (٦٥) شركة موزعة على كافة أنحاء العراق، وتعمل بنصف إنتاجها.. أما الشركات المتبقية فهي عاطلة عن العمل، وبعضها مركون ومهجور[1].

يقول الأستاذ فؤاد قاسم الأمير: إنني لا أرى حاجة آنية لإصدار القانون؛ لأنه يمكن تطوير الصناعة النفطية بسهولة بدونه؛ إذ لدينا الحقول النفطية الجاهزة للتطوير للوصول إلى (٧) مليون برميل يومياً على الأقل، ويمكننا توفير المبالغ اللازمة لهذا التطوير التدريجي.

وعلى الرغم من انقطاع العراق عن التكنولوجيا الحديثة للربع قرن الماضي، ومغادرة عدد كبير من الخبراء إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية السيئة، فإنَّ لدينا الخبرة التي تمكّننا من تحقيق ذلك.

---

(١) ينظر: رسالة مفتوحة إلى البرلمان العراقي للدكتور عبد الجبار محمد الشيخ، دراسة على شبكة الإنترنت.

وفي كل الأحوال إذا كانت هناك حاجة للخبرة الأجنبية فمن الممكن شراؤها أو تأجيرها سواء كتكنولوجيا أو أشخاص أو شركات هندسية، وذلك من خلال عقود خدمة.. ولا خوف من عدم إمكانية التصدير (في حالة البرمجة الصحيحة التدريجية في زيادة الإنتاج)، فالعراق هو البلد الوحيد القادر على سد النقص في النفطي في المستقبل[1].

قانون النفط: نعم . ولكن في الوقت الصحيح

مما لا شك فيه أنّ العراق بحاجة إلى قانون ينظم أمور النفط في وقت لاحق بعد خروج الاحتلال، وتنعم العراق بالسيادة الكاملة.. وهذا أمر يكاد يكون محل اتفاق جميع المعنيين بشؤون النفط.

وهناك أمور تنظيمية يجب وضعها في القانون -الذي يفضل إقراره بعد تعديله لاحقاً- على ضوء الوضع السياسي في العراق، من قبيل التأكيد على منع المشاركة الأجنبية في إنتاج النفط، مع

---

(١) وجهة نظر معارضة لمسوّدة قانون النفط والغاز العراقي، للأستاذ فؤاد قاسم الأمير، دراسة على شبكة الإنترنت.

أمور تخص البيئة، والحفاظ على المواد الهيدروكربونية وغيرها.. وإن إصدار قانون في وضع شاذ كما هو عليه الآن سينتج قانوناً شاذاً.. مع ملاحظة أنَّ من الواجب الإسراع بإصدار قانون لإخراج شركة النفط الوطنية إلى الوجود.

ومن الأمور الأخرى التي يجب أن يؤكد عليها القانون: وجود سياسة مركزية في التخطيط للتوسع وتوقيع العقود تجنباً للفوضى، كما جاءت بوادرها في القانون الصادر عن حكومة كردستان والعقود التي تم توقيعها وفقاً له.

ونستطيع القول إن إصدار مثل هذا القانون في مثل هذه الظروف سيزيد من عدم الاستقرار الحالي وبدرجة كبيرة، وستكون هناك فوضى نفطية لا تؤثر على العراق فحسب، وإنما على النظام النفطي العالمي، وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق تجعله قانوناً قابلاً للنقض والتبديل الحتمي في فترة قريبة لاحقة. وهذه الأمور ستضر الشعب العراقي[1].

---

(١) ينظر: وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط والغاز العراقي، للأستاذ فؤاد قاسم الأمير.

إنّ من الواضح الآن لكل المعنيين بالشأن العراقي من سياسيين واقتصاديين متخصصين: أنّ النفط العالمي في طريقه إلى النفاد، أو الاضطرار لتقليل الإنتاج العالمي بنسب عالية؛ بسبب شحّته، وذلك في أواسط هذا القرن.. وإنّ احتياطي النفط العالمي الثابت يبلغ في الوقت الحاضر حوالي (١١٠٠) مليار برميل، وهو لا يكفي لأكثر من (٤٠) سنة مقبلة طبقاً للمعدلات الاستهلاكية الحالية، وإنّ الغالبية العظمى من الاحتياطات الجديدة اكتشفت قبل حوالي (٣٠) سنة من الآن.

وعلى الرغم من التحريات الهائلة والمستمرة فإنّ ما يكتشف سنوياً في العقدين الأخيرين لا يسدّ حتى نصف الكمية المستهلكة سنوياً، بمعنى أننا نأكل من اكتشافاتنا السابقة، كما أنه لا يتوقع اكتشاف أكثر من ٢٠٪ من الاحتياطي الحالي.

وإنّ الجدل المثار منذ سنوات هو: متى يبلغ الإنتاج النفطي ذروته؟ بمعنى بلوغ الحالة التي يضطر فيها المنتجون إلى تقليل الإنتاج اليومي لعدم استطاعة الحقول النفطية تلبية الكميات

المطلوبة، ويتوقع أن لا تتجاوز مدة هذه الحالة سنة (٢٠٢٠م)، وإنّ وجوب تطبيق "اتفاقية كيوتو" لتحديد الاحتباس الحراري بتقليل حرق الفحم والمواد الهيدروكربونية عن استهلاك سنة (١٩٩٠م) قد يساعد في إيصال الفترة إلى سنة (٢٠٢٠م)[١].

قانون النفط: حجج لا تحمل وجاهة

إنّ الحجج التي تقف وراء الاستعجال في إصدار قانون النفط والغاز يمكن تلافيها، وهي في حقيقتها ليست وجيهة على الإطلاق!!

فإذا كان الاستعجال بسبب العمل على زيادة طاقة التصدير، فإنه من الممكن العمل على زيادة الطاقة التصديرية العراقية إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً، من غير تدخل الشركات الاستثمارية الأجنبية.

وإذا كان السبب هو حاجة العراق إلى مصافٍ نفطية جديدة "فمن الممكن ذلك بدون قانون أو جعله من خلال قانون

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

الاستثمار الأجنبي، وبتأييد كامل من الشعب العراقي؛ إذ أن هناك شحة قاتلة في المنتجات، ونحن نستورد بأقيام تعادل بناء عدد من المصافي، ولا توجد مشكلة أمنية في إنشائها؛ فهي قريبة من مصادر النفط في الشمال والجنوب"[1].

إنّ النفط سيكون عزيزاً وثميناً، ويلاحظ أن أسعاره في صعود مستمر.. ومن هنا فإنّ الاستعجال في سنّ قانون مستعجل لا يراعي كل هذه الأمور والتصورات، وسيكون كارثة ترهق العراق في سنين قادمة، في وقت يحتاج فيه العراق لاستغلال ثروته النفطية لإصلاح المؤسسات وبناء الدولة التي عمل الاحتلال على تخريبها.



(١) المرجع السابق أيضاً.

المسلك الثالث

موقف هيئة علماء المسلمين من القانون

إذا بانَ ما تقدم من أمور تتعلق بقانون النفط والغاز، وتداعياته المثيرة للجدل؛ فإنني هنا أرغب بالتعبير عن موقف هيئة علماء المسلمين على وجه الخصوص، لندرك بوضوح تام أبعاد هذا المشروع، وموقف الهيئة منه، من خلال بيانها الذي أصدرته منذ فترة، يوم أن بدأ بعض الساسة يطنطن حول هذا المشروع، فضلاً عن الفتوى الشرعية المتعلقة بالموضوع التي أصدرها قسم الفتوى في الهيئة بعد أن أقدمت الحكومة الحالية على سنِّ هذا القانون.

لقد تنبهت هيئة علماء المسلمين في العراق إلى خطورة هذا القانون منذ أن بدأ الترويج له، فأصدرت بياناً سجّلت فيه ملاحظات عديدة، يتمثل أبرزها بالآتي:

أولاً: إنّ مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا، بناءً على أن الدستور الحالي دستور

احتلال، اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروفة حصراً، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي، فضلاً عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد، وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانياً: إنّ هذا القانون الذي يمس ثروة البلاد الأساسية يأتي في وقت يشهد فيه العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت فيه أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بل انسحبت منه الآن، وقاطعت[1] بعضها

(1) قاطع الحكومة عدد من أعضائها الذين ينتمون إلى تياراتٍ وأحزاب مختلفة، كجبهة التوافق، وحزب الفضيلة، والقائمة العراقية، فضلاً عن التيار الصدري.. وقد عاد بعض المقاطعين إلى الحكومة بعد عملية مد وجزر استمرت شهوراً، بناء على تحقيق مكاسب سياسية معينة يسميها المنسحبون مكاسب لصالح الشعب العراقي.. وممن عاد مؤخراً وزراء جبهة التوافق الذين يبلغ عددهم خمسة وزراء فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء، فيما لا يزال الباقون على موقفهم المقاطع.

الحكومة؛ بسبب فشل العملية السياسية وإخفاقها في شتى المجالات، فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!

وللتوضيح فإنّ خبراء النفط قد تنبهوا إلى هذه الجزئية وتطابق موقفهم مع موقف الهيئة، فعلى سبيل المثال تساءل الأستاذ ضياء البكّاء الرئيس السابق لمؤسسة تسويق النفط (سومو) عن التوقيت الذي صدر فيه القانون، في ظل الوضع الذي يعيشه البلد، وعدم استقراره سياسياً واقتصادياً وأمنياً!!

وإنّ مما ينبغي التنبيه إليه أنّ العراق وفي ظل هذا الضعف المطبق الذي سينعكس على الضعف القانوني أيضاً.. تكون تلك العقود النفطية من العقود التي سيشكل فيها العراق الطرف الأضعف قانونياً في ملاحقة هذه الشركات العالمية في حال إخلالها بشروط العقد، فضلاً عن عجزه وضع شروطٍ لصالح البلد.

ومعروف أنّ هذه الشركات تملك كوادر قانونية ذات مؤهلات وخبرات عالية قلّما تملكها حتى الشركات العالمية

الأخرى، بحيث تستطيع أن تخرجها من أحلك وأعقد الحالات.. وهذه الكوادر القانونية لا تتوفر عند الجانب العراقي الحالي، ولذا فإنه لا يستطيع والحالة هذه أن يلجأ إلى المحاكم الدولية الجزائية!! هذا إن لم تكن الأرباح قد أخذت سلفاً، حسب نوعية الإنتاج[1].

ثالثاً : إنّ الشعب العراقي مطالب بالعمل بكل ما أوتي من قوة وعزم؛ للحفاظ على مكتسبٍ ضحّى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية.. وإنّ محاولة إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحوٍ تآمري مكشوف.

رابعاً : إنَّ على أعضاء البرلمان الحالي معرفة أنهم أمام مسؤولية تاريخية سيكونون فيها بين خيارين: الانحياز إلى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر

---

(١) ينظر: معركة قانون النفط والغاز في العراق، دراسة على شبكة الإنترنت.

واستغلال فراعنة العصر، وبين الانحياز إلى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

خامساً: إنَّ على الأحزاب السياسية أيضاً -ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون- معرفة أنها تسير في الاتجاه الخطأ، وأنها لم تكتفِ بإعانة الغزاة على احتلال العراق، وما جرّ ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية لبلدهم، ولم تكتفِ بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفدرالية، بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

وصار من المؤكد أنَّ قانون النفط سيسهم في تقسيم العراق بلا ريب، لأنه سيقوي طرفاً على حساب الطرف الآخر..

أما نص فتوى هيئة علماء المسلمين فيما يتعلق بقانون النفط والغاز، فإنني سأنقلها بنصها، مع إضافة بعض التعليقات في الهامش مما أراه ضرورياً، وبما ينفع القارئ الكريم..

وقد أصدرها قسم الفتوى، حسبما نشره الموقع الرسمي للهيئة بتاريخ ١٩/ جمادى الآخرة/١٤٢٨هـ الموافق ٤/٧/٢٠٠٧م:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.. قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧]..

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فإنَّ المال في الأصل لله سبحانه، فهو مالك الملك، قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٨٩]، وقال سبحانه: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [النور:٣٣].

ولقد أقرَّ الشرع الحنيف للإنسان بحيازة المال وفق كيفية معينة، تعرف بأسباب التملك، فعرف أنه لا يثبت حق التملك إلا بإقرار الشرع واعترافه به، لأنَّ الشرع هو مصدر الحقوق، ولا يعرف الحق إلا بالشرع، وكذا أن الحق في الشريعة ليس حقاً طبيعياً بالعقل، وإنما هو استخلاف من الله للإنسان وفقاً

لأدلة الشرع بذلك. وقد جعل الشرع الملكية على ثلاثة أنواع: ملكية الفرد، ملكية عامة، ملكية الدولة.

والذي يعنينا في هذه الفتوى الملكية العامة، فنقول وبالله التوفيق: الملكية العامة: هي ما جعل الشارع حق الاشتراك في الانتفاع بعينه، والأعيان التي تتحقق فيها الملكية هي الأشياء التي دل الشارع على أنها للجماعة مشتركة بينهم، لقوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»[1]، ومنع الشارع من أن يحوزها فرد أو جهة أو دولة، فهي ملك للجماعة لا محالة، فلا تدخل في أثرة الملكية الفردية ولا في أثرة ملكية

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الأحكام من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار)، وقد صحح هذه الرواية ابن السَّكن، وضعفه آخرون.. وأخرجه الطبرانيّ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار)، وحسّن هذه الرواية بعض العلماء.. وأخرجه أبو داود في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه من حديث رجلٍ من الصحابة مرفوعاً إلى النبي ﷺ وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الكلأ، والماء، والنار).. ينظر: نصب الراية للزيلعي ١٢/١٨٦، والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ٤/١٥.

طائفة أو قومية، ولا في أثرة ملكية الدولة، وإنما تعنى بشأنها الدولة على الوجه المطلوب شرعاً، فهي مشرف وولاية على الحق للناس في هذا المال العام، وتتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء:

(١) المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها.

(٢) كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.

(٣) الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.

وفي ضوء ما تقدم نسجل ما هو آت:

أولاً: النفط من الأموال العامة؛ لأنه من المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) وما كان كذلك فهو ملكية عامة لا محالة، بمعنى أنه ملك للناس كافة، من مواطني بلاد المسلمين، وليس لأحد التصرف به إلا وفق الإقرار الشرعي، وضوابطه الفقهية.. وعلى هذا الأساس يحرم أن تمتد إليه اليد أياً كانت، إلا في وجهها الشرعي.. والدليل على تحريم التصرف في الملكية

العامة -إلا على هذا الوجه- قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ [النساء:٢٩]، وبيانه من السنة: قوله ﷺ: «لا يحلُّ مالُ امرئ مسلم إلا بطِيب نفسه»(١) وقوله ﷺ: «إنما أموالُكم ودماؤكم عليكم حرام»(٢) وهذا التحريم يشمل الدولة وغيرها.

ثانياً: جعل الله الحاكم الشرعي، هو المسؤول الأول عن شؤون الرعية، وأن توكل الأمور إليه، في شؤون الفرد العاجز، أو في شؤون الأموال العامة، وغير ذلك؛ لقولهﷺ: «إنّ الله

---

(١) أخرج الحديث بهذا اللفظ الدارقطنيُ في سننه من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً.. ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عمٍّ أبي حُرَّة الرقاشي مرفوعاً بلفظ: (...إنه لا يحلُّ مال امرئ إلا بطيب نفسٍ منه...).. ورواه البيهقي في سننه الكبرى وفي شعب الإيمان عن عمٍّ أبي حُرّة مرفوعاً أيضاً، بلفظ: (لا يحلُّ مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسٍ منه...).

(٢) اتفق الشيخان على إخراج الحديث عن أبي بكرة ﷺ بلفظ: (إنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام...)، ورواه البخاري من حديث ابن عباس ﷺ بلفظ: (إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام...).

سائل كل راع عما استرعاه أحفظ أم ضيّع»[1] وفي الحديث أيضاً: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته، فالإمام راع، وهو مسؤول عن رعيته»[2] وكما جاء أيضاً في الحديث عنهﷺ: «السلطانُ وليُّ من لا ولي له»[3] ففي دلالة هذه النصوص إرشاد يأمر الراعي أن ينصف رعيته، ولا يغشهم فيتولى الأمور بما يخدم مصالحهم، أما من لا يملك السلطة بإرادة حرة؛ فليس له أن يوقع عن الأمة عقداً أو عهداً، كأن يكون تحت ظل الاحتلال، أو القوى الغاشمة المحتلة، أو في أوضاع سياسية غير مستقرة لا يستطيع الناس فيها أن يعبروا عن إرادتهم.

وفي كل الأحوال، لا يصح لمن كان هذا حاله أن يمضي عقداً أو عهداً، وفعله حرام لا يعتد به شرعاً ولا عقلاً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه مرفوعاً، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٢) اتفق الشيخان على إخراجه من حديث ابن عمر ﷺ.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة من حديث عائشة ﷺ.

فمقتضى النص: وجوب أن يفي الراعي بحق الأمة، بما تعهده لها حين اختيارها له، حاكماً بمقتضى إرادتها الشرعية.

ثالثاً: يجب على الراعي أن يعمل على إيجاد إدارة موثوقة مؤتمنة تقوم على هذه الأموال العامة، وبإشراف الأمة ورضاها، وأن لا يتخذ أي قرار منفرد بهذا الشأن، وأن لا يوظف إلا المؤتمنين الثقات على إدارة هذه الأموال، بما يجعلها بحسابات مكشوفة للرعية.

رابعاً: يحرم على الراعي أن يمكّن الكفار المحتلين، أو الناس الفاسدين من هذه الأموال؛ لأنها حق لرعايا بلاد المسلمين في سلطتهم الشرعية.

خامساً: يجب أن يقر أهل الاختصاص أنّ في هذا القانون، وما يتمخض عنه من عقود يراد إبرامها مصلحة للناس.. وقد درس قانون النفط والغاز المزمع عرضه على أعضاء البرلمان العراقي الحالي خبراء نفط عراقيون مشهود لهم بالكفاءة، فأكدوا - عبر ندوات ومحاضرات عقدت بهذا الصدد بثتها

وسائل إعلامية على الملأ- أن قانون النفط والغاز الحالي، فيه هدر لهذه الثروة النفيسة، وتمكين للشركات العظمى للدول المحتلة وغيرها من الهيمنة عليها، فضلاً عن مفاسد كثيرة تترتب على إقراره، من شأنها إضعاف البلاد، وزعزعة أمنه واستقراره.

سادساً : مما يجب اعتقاده على كل مسلم أن التصويت أو الأخذ بأغلبية الآراء لا يكون في الأمور المنصوص عليها شرعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن هنا، وبالنظر لما أسلفناه فإنَّ موافقة أعضاء مجلس الوزراء على هذا القانون إجراء محرم شرعاً، وباطل عقداً، ويستوجب فعله هذا الخضوع للمساءلة والمحاسبة.

كما يحرم على أعضاء البرلمان الحالي التصويت أصلاً على هذا القانون تحت أي ذريعة، فضلاً عن إقراره، ومن يفعل

ذلك فإنه يبوء بغضب الله، وجريمة التواطؤ مع العدو، في غصب الأموال العامة، مما يترتب عليه آثار الغصب، إضافة إلى تلبسه إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين)). انتهى نص الفتوى.

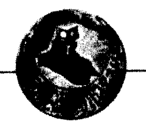


ملاحق الكتاب

الملحق الأول

نصوص بيانات هيئة علماء المسلمين المتعلقة بالنفط وتداعياته في أوقات مختلفة

بسم الله الرحمن الرحيم



هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٣٨٢)

المتعلق بقانون النفط والغاز الذي أقره مجلس الوزراء الحالي ويراد تمريره عبر البرلمان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه المجاهدين ومن والاه. وبعد:

فقد بدأت قوات الاحتلال الأمريكية تليها القوات البريطانية بالكشف عن شراهتها في الثروة النفطية العراقية بعد أن سعت لإخفاء ذلك طيلة السنوات الماضية، فها هي اليوم تتعجل لإقرار مشروع قانون النفط والغاز مستعينة من أجل تمريره بصفقات تباع فيها حقوق الأجيال، وقدر عناصر القوة في البلاد.

وهنا نسجل ما هو آت:

أولاً: إن مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا. فالدستور الحالي دستور احتلال، اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروفة حصراً، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي فضلاً عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد، وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانياً: يأتي هذا القانون في وقت يشهد فيه العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بسبب فشل العملية السياسية وإخفاقها في شتى المجالات، فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!.

ثالثاً: إن شعبنا العراقي مدعوّ اليوم إلى العمل بكل ما أوتي من قوة وعزم للحفاظ على مكتسب ضحى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية، وإن إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحو تآمري مكشوف.

العراق - بغداد - حي العدل - جامع أم القرى
رقم الهاتف: [illegible]
رقم الفاكس: [illegible]

www.iraq-amsi.org
E.mail:mngr@iraq-amsi.org
tech@iraq-amsi.org



هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

رابعاً: إننا ننبه أعضاء البرلمان إلى أنهم أمام مسؤولية تاريخية سيكون فيها بين خيارين: الانحياز إلى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر واستغلال فراعنة العصر. وبين الانحياز إلى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

إن التذرع بإبداء ملاحظات على القانون لتقويم مضمونه من مواد وبنود لن يكون السبيل الأمثل للعلاج. كما أنه لن يعفي القائمين بهذه الملاحظات من المسؤولية الشرعية والوطنية والقانونية؛ لأنه يصب - بالمحصلة - في خانة الموافقة على أصل المشروع والاعتراف بالتوجهات الواردة فيه. وتقديم تنازلات على حساب تضحيات شعبنا في سبيل الإفادة من هذه الثروة لصالح بلدهم وبنائه.

خامساً: إننا ننبه الأحزاب السياسية - ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون. وهي معروفة لدى أبناء شعبنا - إلى أنها تسير في الاتجاه الخطأ. وأنها لم تكتف بالإعانة على احتلال العراق وما جرّ ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية لبلدهم. ولم تكتف بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفدرالية. بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

ننبههم إلى أن الشعب العراقي يراقب كل هذه المشاهد. ولن يسمح لأحد أن يتاجر بمقدراته. ولن يغفر لمن يهدرها. وأنهم إذا ظنوا أن تمرير هذا القانون هو فرصتهم لجني الأرباح على حساب هذا الشعب فإنهم واهمون. وعليهم أن يعيدوا النظر في حساباتهم؛ لأن الاحتلال لن يطول. والحق بالتالي يعود إلى نصابه عاجلاً أم آجلاً.



الأمانة العامة

١٦ صفر ١٤٢٨ هـ

٢٠٠٧/٣/٦ م

www.iraq-amsi.org
E.mail:mngr@iraq-amsi.org
tech@iraq-amsi.org

العراق - بغداد - حي العدل - جامع أم القرى
رقم الهاتف
رقم الفاكس



هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq
Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٤٥٤)

حول سن الساسة الكرد قانونا للنفط والغاز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أقر في الأمس ما يسمى برلمان منطقة كردستان تحت ضغط ساسته قانونا للنفط والغاز يبيح لهم إنشاء شركة نفط وطنية خاصة بهم، وتخولهم ابرام عقود نفطية مع الشركات، وكانوا من قبل قد دعوا الشركات الأجنبية لتقديم عروض للاستثمار في ٤٠ موقعا نفطيا جديدا.

إن هيئة علماء المسلمين تنبه هؤلاء الساسة إنهم ليسوا ممثلين شرعيين لأبناء العراق، ولا لشعبنا الكردي العظيم، الذي يعاني أبناؤه ظلمهم وتوطؤهم مع أعدائه، فهم جزء من عملية سياسية صاغها الاحتلال، ونصب شخوصها ،فضلا عن انهم متورطون في تسهيل مهمة غزو العراق، ويتحملون قانونياً وتاريخياً مسؤولية مانجم عن الاحتلال من تداعيات، وبالتالي لايحق لهم ولا لمن كان على شاكلتهم أن يتصرف في ثروة العراقيين النفطية التي هي ملك أبناء العراق جميعاً من الشمال إلى الجنوب، وليس ملك طائفة، أو قومية، أو أي جماعة منفردة.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين مثل هذه التصرفات غير المسؤولة تدعو الشركات الأجنبية إلى عدم التورط في أي عقود تبرم في ظل الاحتلال البغيض، لأنها عقود باطلة مبتناة على الغصب، وستلزم القوى الوطنية الممثل الشرعي للعراقيين بعد التحرير هذه الشركات إن تورطت بالتعويض المناسب، وتحمله التداعيات القانونية لأعمال الغصب هذه، وعلى الساسة الكرد أن يكفوا عن استغلال المحتل لتحقيق مآرب غير مشروعة .

الامانة العامة
٢٤ رجب ١٤٢٨ هـ
٧/ ٨/ ٢٠٠٧ م

www.iraq-amsi.org
E.mail:mngr@iraq-amsi.org
tech@iraq-amsi.org

العراق - بغداد - حي العدل - جامع أم القرى
رقم الهاتف ٥٤١٦٣٤٦٠ - ٥٤١٧٢٧٣ - ٥٤١٩٢٥٦
رقم الفاكس ٥٥٥٧٧٠١

بسم الله الرحمن الرحيم



هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم ٤٨٤

حول قيام الساسة الأكراد بتوقيع عقود مشاركة للتنقيب عن النفط في محافظة نينوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه وبعد:

فلا يزال المتسلطون على ثروات الشعب العراقي ومقدراته بدعم من المحتل سادرين في غيهم يعيثون فيها فسادا، ويتحفزون بشكل متسارع لتمرير مخططات الاحتلال وتحقيق مكاسب غير مشروعة بدء من مشروع تقسيم العراق وانتهاءا بتبديد الثروة النفطية فيه.

فقد وقّع من هم على رأس السلطة في (كردستان العراق) مع شركة (هنت أويل ــ HUNT/OIL) الأمريكية عقد مشاركة للتنقيب عن النفط والغاز في محافظة نينوى في شهر أيلول الماضي.

إن هذه العقود وأمثالها باطلة شرعا وقانونا وهي عملية اغتصاب واضحة لحقوق الشعب العراقي سيدفع المتورطون فيها ثمنها عاجلا أم اجلا.

إن هيئة علماء المسلمين تحذر من وقع هذه العقود وكذلك الشركات النفطية في الجهة المقابلة من مغبة هذه الأفعال وان الشعب العراقي غير ملزم بما اندرج تحتها وان ركائز الأرض التي حبا الله تعالى بها العراق هي ملك لشعبه من الشمال إلى الجنوب وليس من حق أي جهة ابرام أي عقد بعيدا عن أرادته.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذا التصرف الشائن تعد ذلك اصطيادا في الماء العكر وتعكزا على وجود المحتل واغتنام فرصة تشابك الأحداث بين الصراع على السلطة للاستحواذ على المكاسب وبين القصف المكثف على حدودنا الشمالية والتهديد المحتمل لها، والأمر برمته خديعة مكشوفة لن تنطلي على احد.

الامانة العامة

٥ شوال ١٤٢٨ هـ

١٦ / ١٠ /٢٠٠٧ م



العراق - بغداد - حي العدل - جامع أم القرى
رقم الهاتف : [illegible]
رقم الفاكس [illegible]

www.iraq-amsi.org
E.mail:mngr@iraq-amsi.org
tech@iraq-amsi.org

الملحق الثاني

الرسالة الموجهة من خبراء النفط العراقيين إلى مجلس النواب الحالي

وجّه عدد كبير من خبراء النفط والاقتصاد والاجتماع نداءً إلى مجلس النواب الحالي بخصوص قانون النفط والغاز.. وأنقل هنا نص النداء، مع ملاحظة أنّ ما ورد فيه يعبر عن وجهة نظر الموقعين عليه فحسب..

نداء موجه من عدد من خبراء النفط العراقيين إلى مجلس النواب العراقي

السادة رئيس وأعضاء مجلس النواب المحترمين..

تحية طيبة، وبعد:

خلال الستة أشهر الأخيرة، انشغل الرأي العام ونحن منهم (خبراء النفط ورجال القانون والاقتصاد) بالمجريات والأحداث التي رافقت قانون النفط والغاز، وعُقدت ندوات عدة، لعلَّ أبرزها الندوة التي عقدها خبراء النفط في عمان

بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٧، والتي أفرزت جملة من الملاحظات والتوصيات رفعت في حينه إلى مجلس الحكم الموقر.. وكما يعلم الجميع؛ فإنّ مسوّدة القانون كانت قد أخذت طريقها إلى مجلس شورى الدولة، الذي قام مشكوراً وبكل مهنية بإعادة صياغتها لغوياً، كما أبدى عدداً من الملاحظات المهمة لتحسين كفاءة الأداء والتطبيق، وضمان مصلحة عموم الشعب العراقي إلا أنه لم يتطرق إلى عدد مهم آخر من الملاحظات.

في ٢٠٠٧/٧/٣ أقرّ مجلس الوزراء مسوّدة القانون وأحيلت إلى مجلسكم الموقر لغرض المناقشة والتشريع، وبالرغم من عدم نشر الصيغة النهائية، إلا أنه لوحظ من خلال المعلومات التي توافرت، وكذلك التصريحات التي صدرت عن مسئولين في الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، أن هناك -ما زالت- خلافات حول الملاحق الأربعة التي جاء بها القانون والمتضمنة تحديد الحقول المنتجة والحقول المكتشفة غير المطورة، القريبة من مراكز الإنتاج تحت مسؤولية شركة النفط

الوطنية المزمع استحداثها.. مما دفع إلى التوصية بإحالة هذه الملاحق لاحقاً إلى المجلس الاتحادي للنفط والغاز للنظر بها وهو أمر لا يعالج بتقديرنا هذه المسألة المهمة.

تجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الوزراء قد أحال إليكم مؤخراً مسوّدة قانون توزيع الموارد المالية والذي يمكن من خلاله معالجة جانب مهم من مطالبات إقليم كردستان، وبالتالي يمكن في المرحلة الحالية التركيز على مناقشة هذا القانون وبمعزل عن قانون النفط والغاز.

السادة أعضاء ورئيس المجلس..

بعد اطلاعنا على مسوّدة قانون النفط والغاز المعروضة عليكم فإنها لا تختلف في جوهرها عن المسوّدة الأولى باستثناء التحسن الملموس في الصياغة اللغوية؛ حيث أنها أغفلت الملاحظات التي أبداها مجلس شورى الدولة وكذلك الملاحظات التي كنا قد أبديناها في ندوة عمان، وندوات نقابات عمال النفط ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى عدد من الكتل السياسية.

وشعوراً منا بالأهمية البالغة لقانون النفط والغاز في حاضر ومستقبل وطننا الغالي، فإننا نتوجه إليكم مجدداً أن تبذلوا قصارى جهودكم نحو إشباع القانون دراسة وتمحيصاً، وإزالة ومعالجة مواطن الخلل فيه بالاستعانة بذوي الرأي والخبرة من العراقيين المخلصين.

لما تقدم نود أن نؤكد لمجلسكم الموقر الملاحظات التالية:

(١) مع قناعتنا بالحاجة إلى قانون ينظّم قطاع الاستخراج وتطويره، ونظراً لأهميته القصوى فإننا نرى أهمية التأني وعدم الاستعجال في إصداره قبل إغنائه بالمزيد من المناقشة وإجراء التعديلات عليه، بما يضمن مصلحة عموم الشعب العراقي، وأن لا يغفل قطاع الصناعات التحويلية (التصفي والتوزيع وصناعة الغاز) مع إعطاء الأولوية لتشريع قانون شركة النفط الوطنية.

(٢) هناك مناقشات جارية نحو تعديل الدستور ومنه الفقرات الخاصة بالنفط والغاز، وبالتالي لا نرى من الناحيتين القانونية والفنية ضرورة لتشريع القانون المعروض الآن عليكم قبل حسم التعديلات الدستورية.

(٣) تشكّل عقود تراخيص الاستكشاف والتطوير والإنتاج العمود الفقري لهذا القانون، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على دور مجلس النواب في المصادقة على مثل هذه العقود، أسوة بما يجري في بلدان العالم.. وللأسف لاحظنا اقتصار صلاحيات المجلس على تشريع القانون والمصادقة على الاتفاقيات الدولية فقط.

(٤) أما موضوع الملاحق الأربعة المرفقة بالقانون فهي الأخرى غاية في الأهمية، وعليه نؤكد على مجلس النواب الموقر ضرورة مناقشتها كونها جزء لا يتجزأ من القانون المقترح.. كما نؤكد على دور شركة النفط الوطنية العراقية بضرورة توليها مسؤولية إدارة كافة الحقول المنتجة والمكتشفة وبالصيغة التي تضمن الحفاظ على حقوق الشعب العراقي بالكامل وعدم التنازل عن أي من الاحتياطات النفطية وبأي صيغة تعاقدية لجهات أجنبية.

(٥) نؤكد على أهمية وضرورة اعتماد خطة مركزية شاملة

لعمــوم العــراق في تحديــد أولويــات أعمــال التطــوير والاستكشاف وفقاً للأسس الاقتصادية والفنية المعمول بها في الـصناعة النفطيـة، مـع الإقـرار بأهميـة مـشاركة الأقـاليم والمحافظات في عمليات التخطيط والتنفيذ والإدارة وضمن رؤيا شاملة تضمن المنفعة القصوى لعموم الشعب العراقي.

(٦) إنّ تمريـر القـانون بوضـعه الحـالي دون الانتبـاه إلى التبعات المتوقعة من تنافس بين الأقاليم والمحافظات، وما قد يترتب عنه من نزاعات ستؤول لا محالة إلى تكريس حالة الانقسام والفوضى والشرذمة، وخير مثال لذلك الإعلان المنفرد الأخير من حكومة إقليم كردستان في عرض (٤٠) قطعة استكشافية للاستثمار الأجنبي، دون حتى انتظار القانون الاتحادي، ودون وجود خطة مركزية مقرة شاملة لعموم العراق بضمنها إقليم كردستان.

ختاماً: نتمنى على السادة رئيس وأعضاء المجلس أن يقفوا وقفة تاريخية ستذكر وتسجل لهم في حماية مصلحة عموم الشعب

العراقي والدفاع عن حقوق أبنائه في حاضرهم ومستقبلهم.. والله الموفق

ملاحظة: وقّع على هذا النداء ما يزيد على مائة شخصية، من كبار خبراء النفط والقانون والسياسة والاقتصاد، ممن عملوا في مجال النفط والتخطيط والاستثمار..

الملحق الثالث

مقالة زلماي خليل زاد
سفير الاحتلال السابق في العراق
فيما يخص قانون النفط والغاز

كتب سفير الاحتلال السابق في العراق مقالة تناول فيها موضوع النفط والغاز، والقانون الذي عملت الحكومة الحالية على إقراره، ونظراً لاحتوائها على كثير من علامات الاستفهام ننقلها بنصها حتى يطلّع القارئ على مدى التدخل الأمريكي في شؤون العراق، ومحاولة إهدار ثروته الوطنية العظيمة..

وقد نشرت المقالة على بعض مواقع الإنترنت في ٣/آذار/٢٠٠٧م، وهذا نصها:

(بمقتضى القانون الوطني للنفط والغاز الذي أقره مجلس الوزراء العراقي خلال الأسبوع الحالي، فإنّ البترول سوف يستخدم كأداة لتوحيد العراق[١] ويعطي لكل العراقيين حصة في مستقبل بلدهم. وهذا إنجاز كبير بالنسبة للمصالحة الوطنية في العراق، إذ إنه يبين أن قادة الجماعات الرئيسية في العراق يمكنهم التضافر معاً من أجل التوصل إلى حل سلمي للموضوعات الصعبة التي تحظى بأهمية على المستوى الوطني.

إن إيجاد حل للهواجس السائدة حول السيطرة على البترول يعتبر عاملاً مهماً للتغلب على الانقسامات الداخلية في العراق، فالدولة تحتوي على ثالث أكبر احتياطي للبترول في العالم، وأكثر من ٩٠٪ من الدخل الفيدرالي للدولة العراقية يأتي من عائدات البترول.. وإدارة تلك الموارد بفاعلية وبصورة تتسم بالمساواة عنصر حيوي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تكوين شعور متزايد بالهدف المشترك بين فئات العراق.

---

(١) أوضحنا فيما سبق أنّ قانون النفط والغاز سيكون أداة لتقسيم العراق بلا ريب، وقد ذكرنا الأدلة التي تثبت ذلك في مكانه.

وكان هدف الزعماء العراقيين وضع مشروع قانون يضمن أن كل العراقيين سيضمنون حصولهم على نصيب عادل من مزايا تطوير موارد الدولة، وأن العائدات من البترول والغاز ستساهم في عدم تمركز السلطة[1] بينما تحافظ في الوقت نفسه على الوحدة الوطنية، وأن العراق سيتبع أفضل الأساليب الدولية في تطوير وإدارة ثروته المعدنية. وبهذه المعايير يعتبر قانون النفط والغاز نجاحاً عظيماً، فهو:

* يكرر [قانون النفط] التأكيد على أن موارد النفط والغاز يمتلكها كل شعب العراق، وهو ينصُّ على التزام مؤكد بتقاسم العائدات بين مناطق العراق ومحافظاته على أساس عدد السكان.

* يؤسس إطار عمل قانوني وإجراءات يمكن التكهن بها بالنسبة للتعاون بين المستويين الفيدرالي والإقليمي بحيث يبين التزام الحكومة بالديمقراطية والفيدرالية.

(١) أوضحنا فيما سبق أيضاً أنّ من أهم المؤاخذات على قانون النفط أنه سيعين على تجسيد عدم مركزية القرار، وبالتالي ستكون ثروة النفط هدراً بأيدي العابثين.

* يشكل جهة أساسية مسؤولة عن وضع السياسات الخاصة بالطاقة -هي المجلس الفيدرالي للنفط والغاز- سيضم ممثلين عن كل مناطق العراق والمحافظات المنتجة للنفط.

* يؤكد أن كل العائدات من مبيعات النفط ستودع في حساب وطني واحد تتلقى منه المحافظات مباشرة أنصبتها من العائدات، وبهذا تزداد بدرجة كبيرة السيطرة المحلية على الموارد المالية.

* يرسي المواصفات الدولية للشفافية والوضوح ويقضي بضرورة الإعلان عن العقود وما يرتبط بها من عائدات ومدفوعات. وهذا ضروري من أجل بناء الثقة في النظام السياسي الجديد ومكافحة الفساد[1].

ويحدد القانون دور وزارة البترول الذي سيكون بصفة أساسية دوراً منظماً، وهذا هو الأسلوب المتبع في العصر

(1) واقع حال العراق لا يتطابق وقول زلماي؛ فالثقة بين الفرقاء السياسيين منعدمة تماماً، والفساد وصل حداً لا يطاق ولا يمكن السكوت عنه، وسرقة النفط تحدث كل يوم أمام أنظار العالم كله دون رقيب أو حسيب!!

الراهن وهو ما سيستخدم قوى السوق من أجل تحقيق أقصى قدر من التنمية والتطوير لموارد العراق.. إنه يوفر إطار العمل لتمكين الاستثمارات الدولية من ولوج قطاع النفط والغاز في العراق، وهو ما يعد خرقاً لممارسات الماضي التي كانت تعتمد على سيطرة الدولة والمركزية المبالغ فيها. كما يطالب القانون باتباع أفضل الممارسات من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، وإدارة وتطوير الحقول، وضمان أن البيئة لن تتضرر وأن أصول البلاد من المواد الهيدروكربونية (النفط والغاز) لا تتبدد بسبب الممارسات السيئة مثلما كان متبعاً في الماضي.

ولئن كان مشروع القانون ما زال يحتاج إلى إقرار مجلس النواب العراقي له حينما يعاود الانعقاد، إلا أن احتمالات إقراره ممتازة نظراً لأن كل الكتل الرئيسية في البرلمان العراقي ممثلة في مجلس الوزراء. وسيكون من المطلوب[1] إصدار تشريعات مصاحبة للقانون في مجالات متعددة.

(١) طبعاً الطالب هي أمريكا وشركاتها النفطية!!

ويأمل الزعماء العراقيون استكمال مجموعة التشريعات المتعلقة بالنفط والغاز بنهاية شهر أيار - مايو المقبل.

إن التوصل إلى ذلك الاتفاق لم يكن سهلاً؛ فقد استغرق الأمر سنين عديدة في دول أخرى لكي تستكمل مثل هذا التشريع[1].. وبينما مثّل التفاوض حول ذلك القانون تحدياً خاصاً بالنسبة للحكومة الفيدرالية وحكومة كردستان الإقليمية، وزعماء الكتل السياسية الرئيسية، فإن موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون يرسي سابقة لكيفية حل المشاكل والتعاون الضروري من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق.

---

(١) فعلاً استغرق الأمر سنين؛ فإنّ ثروة العراق النفطية كانت محطّ أنظار ساسة أمريكا وعرّابي الاحتلال، وعملوا على استغلال بعض القائمين على الحكم الآن لتنفيذ رغبتهم وأمنيتهم الغالية التي طالما تمنوها.. وقد نقلنا في بداية هذا الكتاب تحت فقرة ((النفط العراقي في عيون الاحتلال)) جملة من الشواهد المهمة التي عكست مدى التدخل الأمريكي في ثروة العراق النفطية وسعيها الحثيث لإصدار قانون للنفط، يتيح لها ولشركاتها نهب العراق وثروته الغالية!!

وهذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣م التي تُجمع فيها كل الجماعات العراقية على وضع تشريع معين.. ومن الممكن تحقيق المصالحة الوطنية التي ستؤدي إلى الاستقرار في العراق إذا حدثت تسويات وتنازلات مماثلة حول مستقبل تصفية البعث، وتعديل الدستور.. إن الاتفاق على قانون النفط والغاز ينبغي أن يعطينا الثقة في أن العراقيين راغبين في اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل نجاح العراق). انتهى نص المقال.

Preface

All the thanks are to Allah lord of all, and peace upon his messenger Mohammad and upon his family and companions and who follow him until the judgment day.

The invading forces had came to Iraq carrying many programs and plans to put it out, using the Conditions and the circumstances that gave them a clear cover to put on their plans, which are based on cupidity and malicious desires to the fortunes of our country.

Those malicious plans were including making these steals taking a legal path by creating rules and offering studies and consultations, many front and parts including (the current Iraqi government and parliament) want to ratify it for the interests of some foreign parts that its purpose became clear to any one observes the Iraqi cases.

One of these laws is (The Oil and Gas Law) that had been presented along time ago, and it had been proved by the current Iraqi government to organize the oil exploring and refining and exporting operations as they claimed,

In spite of the creators of this law are confirming the benefits of it for the Iraqi economy, they are facing many viewpoints from the experts in economy and oil and sociology about the guarantees that the oil should presents to the Iraqi people, to insure its rights and not allow the foreign companies to control the oil operations... the law brings up many questions and Iraqi and non Iraqi fears and apprehensions because it will delete all the political efforts and the hard work that the Iraqi people did since the Iraqi oil nationalization (June 1st 1972) and the black gold became under the Iraqi control (exploring and producing and exporting and manufacturing).

This law divides the people for two parts, agree and not agree with it, part wants to protect the Iraqi interests and its fortunes and another part runs after its own interests and greediness besides using the law to accomplish suspicious plans that the occupiers working to confirm in the occupation time, and these two parts include even the parties who join the political operation[1] .

---

[1] (The oil and gas law faced a strong opposition inside the government and the parliament from the AL-TAWAFUK FRONT and AL-SADIR and THE IRAQI LIST and THE IRAQI PATRIOT DIALOGUE FRONT, these fronts see that it's not the right time to confirm this law, on the

This release issued to confirm a clear fact which every one which is; the big Iraqi fortune is facing a war and suspicious malicious plans to take over it and steal it and take it from its people by creating laws that made by robbers and thieves, this study recorded the stands of unions, associations, syndicates and the parties who are opposing this law[2], which presented broad questions.

The facts that I put out in this study came by following up the efforts of the specialist's searchers and the reports and studies that issued by many sides (Arab and foreign), I write these humble lines because I believe that the Iraqi people need to it and because of the few studies about it that make as think about how dangerous this law is, for that; we are carrying a big responsibility to inform and enlightenment our people about the seriousness of this law and its effects on the short and long time, and our target is making a

---

opposite side, UNITED IRAQI ALLIANCE are working to confirm this law for as they claim it will help the Iraqi government to start the construction operations).

[2] (The foreign who opposed the law were some of the American and British unions such as The American Labor Union and The American Labor Movement which includes more than three million members and The British Labor Union in STOP WAR movement).

thought for all our people to be a helpful base for their honor stand against this law, there for I worked to make this study simple and general and not complicated to be useful for all our people.

Our country is facing many exceptional circumstances; there for we have to expose our enemy's plans who don't any good for us, and in this critical time that our country in; we have to union our efforts and to exchange sincere advices between the specialists which help our people and country who is suffering of the occupation for more than five years, let's unite against the evil and depravity forces who harmed our innocent people, by that we will reach our goal and target, and to clear the bath from the occupiers and pave it to our loyal people and it will be soon by Allah help, after all; I wish all the specialists who read this study to correct any mistake that I made and I will be thankful for any not or advice.

(My guidance depends totally on Allah; I have put my trust in Him, To Him I have totally submitted)

HUSAIN AL-RASHEED
JUNE 20TH 2008

الفهرس

The Decisive Iraqis Cases Series

The Oil and Gas Law

Facts and Notes

By

Husain Al-Rasheed

Translated by the translation unit in

Al-Umma (the nation) center for studies and development